



171

ملجأ القضاة عند شعارض البينات . تأليف غياث الدين ٢١٦٦

البغدادي، غانم بن محمد - بعد ١٠٢٧ هـ . بخط ابراهيم م . ع

ابن الحاج فتح الله البغدادي في القرن الثاني عشر الهجري تقدير

٣٦ ق ٢٣ س ٢٠ × ١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن ، يليها فوائد متنوعة في ٦٦٧٩

ثلاث ورقات ، طبع كما في الأعلام .

الأعلام (ط) ١١٦ : ٥ دار الكتب المصرية ١ : ٤٦٦

المختصرات ، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف

بنو النسا نسخ ج - تاريخ النسا

١٢٤٩
٤٣/٢

١١-٨-٨-١٤-٥

No 3

Miss Geo. Kohn



مكتبة جامعة الملك سعود قسم النخطوط

1-1349-677-VA

الرتب: ٧٩ - ٦٦ - ٥٩ - ٤٩ - ٣٨ - ٢٨ - ١٨ - ٩

الاسماء: - ملحق المصنف محمد بن عبد الله
المؤلف: - عبد الله بن عبد الله بن محمد بن محمد - بعد ١٠٥٧

تاريخ النسخ: - الثاني عشر من القرن الثاني عشر -

تاريخ النسخ: - الخاتمي حيدر
اسم النسخ: - ابراهيم الكافي فتح الى السيد ادي

عدد الأوراق: - ٦-٣ -

ملاحظات:

— — — — —

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 سبحان من لا تحجب اقوى من كلامه ومن معارض في احكامه الصلوة على النبي
 بالاباء العظام وعلى الوعاظ خير الكرام **بعد** فيقول الفقير الى الله الغني ابو محمد غانم
 بن محمد البغدادي هذه رسالة في تعارض البيئات كنت جمعتها ببعض اخواني القضاة
 لكن كان قد فاتني كثير من مسائلها لعدم مسعدة الوقت حينئذ الى المراجعة الى ما
 ينبغي ان يرجع فنسبت العنوان الى التسبع ثانيا والحق ما فاتها من المسائل
 اولاً في ثبوت حجة الله مستكملة لهذا النوع من المسائل فغنية عن المراجعة الى غيرها
 من الرب بل قد سميت بمجاء القضاة عند تعارض البيئات **كتاب النكاح** اذا ادعت
 اختان نكاح رجل واقام كل واحدة منهما البيئته على مسبق نكاحها والزواج لا يبرأ
 ففرق بينهما وبين الزوج لان نكاح احدهما باطل بيقين ولا طريق الى التيقين
 ولهما نصف المهر اتفاقاً في رواية الميسرة لانه وجب للماولى منهما فقط ولم يدبر
 من غير نصف بينهما وانما وجب النصف لوقوع الفرقة قبل الوطء لاس قبلها
 وهذا اذا كان مهرهما من بين وهو مستحق العقد كانت الفرقة قبل الدخول
 وان كانا مختلفين بقضي لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مستحق العقد
 متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل واحدة
 منهما المهر كاملاً لانه استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء وانما قلنا والزواج لا يبرأ
 به لان الزوج لو عيى احدهما بقضي نكاحها لنفسها وفرق بينه وبين الاخوي
 وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح درر البحار بما فيها من الخلاف واذا ادعى نكاح امرأة

فانكرت

فانكرت فاقام البيئته انها امراته وادعت هي انه تزوج اختها او امها او غيرها
 قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها واتهما اليوم امراته واقامت البيئته والزواج بحكم لا
 يقضي بنكاح الغائبة بالاجماع واما الحاضرة فعندنا بابطال بقضي بنكاحها وعندها لا يقضي
 بنكاحها ايضا بل يوقف الامر الى ان تحضر الغائبة فان حضرت واقامت البيئته على ما ادعت
 لها الحاضرة بقضي بانها امراته ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة وان انكرت ذلك بقضي بنكاحها
 الحاضرة ببيئته الزوج ولا يلتفت الى بيئته الحاضرة من اللطائف وكذا اذا اقامت الحاضرة
 بيئته على اقرار المدعي بنكاح الغائبة لا يقضي بنكاح الغائبة ويقضي بنكاح الحاضرة ولو اقامت
 اث ههنا بيئته انه تزوج بامرته او دخل بها او قبلها او استرها بشهوة فرق القاضيين الحاضرة
 وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة خزانة اذا اختلف الزوجان في قدر المسمى فادعى الزوج انه
 تزوجها بالفرق وادعت المرأة انه بالغير واقاما البيئته على ما ادعى في بيئته المرأة
 لانها تثبت الزيادة وان لم يكن لها ما بيئته فعندنا بغيره في حبيضة ومحمد يحلف لكل منهما على دعوى
 صاحبه من غير نكاح فاذا اختلفا لم يثبت واحد من التمسكين فيجب من الشك عند
 ابو يوسف القول بقول الزوج مع بيئته الا ان يأتي بشئ مستغر شرعاً وهو ان يدعى
 ما دون عشرة دراهم او يدعى تزوجها على غير او خبزير من اللطائف ولو اقامت امرأة
 البيئته على رجل ان اباه الميث كان تزوجها يوم الفجر بمكة وقضى القاضي لها من اقامت
 امرأة اخوي البيئته انه كان تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بيئتها من افضل
 في تلك البلاد وهو من قاضي خان اذا ادعى اثنتان نكاح امرأة واقام كل منهما بيئته
 على انها زوجته وهي ليست في يد احدهما لم تقض بواحدة من البيئتين لتعذر
 العمل بهما لان المحل لا يقبل الا بشرا كرجوع الى تصديق المرأة فتكون زوجة
 لمن صدقته وهذا اذا لم توفت البيئتان اما اذا وقتا فصاح الوقت
 الاول الذي وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البيئته فهي امراته لتصلها
 وان اقام الاخر البيئته فبعضها لان البيئته اقوى من الاقرار ولو تفرد
 احدهما بالدعوى والمرأة تحذف واقام البيئته وقضى بها القاضي ثم ادعى اخو

اذا ادعى اثنتان نكاح امرأة واقامة

مطلوب
في ان القضاء الاول
قد صح فلا ينقض ما بعده

واقام البينة على مثل ذلك لم يكمل بها لان القضاء الاول قد صح فلا ينقض ما
هو مثله بل دونه الا ان يوقت شهودا ثانيا بعلانية ظهر الخطا في الاول
بقيين وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه فلا تقبل بينة خارج
الا على وجه السبق من الهداية وفي الفصلين من الفضل من توبه من خارج
وذو اليد على النكاح مطلقا بلا تاريخ يقض بينة ذي اليد فلو قضى الخارج بينة
ثم برهن ذو اليد بيقض بينة اختلف الشايع وفي مطلق الملك فيما سوى النكاح
لا تقبل بينة ذي اليد مع الملك بعد ما قضى عليه وفاقا انتهى ولو اقام البينة
واذعي احدها الدخول وشهودا بالنكاح والرضاء يقض له وان اقام كل واحد
منها البينة على النكاح والرضاء لا يقض لاحدهما وان ادعى النكاح ووقت
احدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت فهو اولى وان وقت احدهما ولم
الاخر الا ان المرأة في يد الذي لم يوقت يقض لذي اليد وكذا الوقت احدهما
ولم يوقت الاخر اى ان الذي لم يوقت اقام البينة على النكاح والرضاء فهو اولى
ولو كانت المرأة في يد احدهما وشهد شهوده انها امراته او شهدوا انها منكوبة
وحلاله وشهود الاخر شهدوا انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة
ذو اليد لان بينة ذي اليد ما يترجح على بينة خارج اذا شهدوا على سبب
شهدوا على هذه الوجه كانت بمنزلة الشهادة عم مطلق للملك فلا تقبل بينة ذي
اليده وقال بعضهم تقبل لان شهادة الشهود انها امراته ومنكوبة وحلاله بمنزلة الشهادة
على سبب لان المرأة لا يترجح من حلاله الا بسبب معين وهو النكاح والحكم اذا
تعلق بسبب احدهما كان ذكر الحكم وذكر السبب سواء بخلاف الملك لان الملك
باسباب كثيرة وليس بعضها باولى من البعض فلا يتعين السبب فان اذا
قالت ابكر ردت عند تزوج ولي منك وقال الزوج بل سكت قالوا لها
عذنا لانكارها لزوم العقد وقال في القول له لتسكت بالاصل ولو اقام البينة
فيستأوى لانها تثبت الزوج والزوجة يثبت عدما وهو الشكوت ولو اقام الزوج

مطلوب
وكذا اذا كانت المرأة
في يد الزوج ونكاحه فلا

مطلوب
انواع اقسام البينة

مطلوب
قال الشهادت
على السبب

بينة

مطلوب
رجحان بينة الزوج

بينة على انها اجازت او رخصت حين علت واقامت هي بينة على الزوجت
بينة الزوج لانها بالزوم وحمل المسئلة العانية شرح الهداية ولو قالت
امرأة تزوجت هذا الرجل من ثم قالت تزوجت هذا الرجل الا من بينة في الذي
اقرت بنكاحه من لو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وبها تخير قال ابو يوسف
الشهود بايتها بذات واقض به ولو اقام رجلان البينة على نكاح امرأة بعد موتها
يقض لهما بمراث زوج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وانه يحمل الشك ولو
ادعى على امرأة انها امراته واقام البينة على ذلك ادعت المرأة انها امرأة لرجل
واقامت البينة على ذلك الرجل كذا قال محمد تقبل بينة الزوج المدعى لو كانت المرأة
حين اقامت البينة على الرجل انها امراته او عاينا ذلك الرجل انها امراته كانت البينة
بينة المرأة قاضي فان ولو اقام كل واحد من المسلم والكافر بينة على نكاح امرأة
نظرية يقض للمسلم عندهما وعند ابو يوسف يقض للكافر من بائنها واهل الزمة
من الوجهين اذا ادعى نكاح امرأة وهي في يد اخ فاقرت المرأة للمدعى ثم اقام البينة
بدون التاريخ يقض للخارج بحكم الاقرار ولو اقام خارج بينة على النكاح وادعى شهوده
وقد اقام بينة على اقرار ذي اليد كان في وقت كذا وذكر وقت بعد تاريخ لبينة
خارج كان بينة خارج اولى وتندفع بينة ذي اليد بها الا اذا اوقف ذو اليد فقال
تزوجها قبل ان تزوج خارج ثم جدوت العقد بعد ذلك العقد فحشد لا يندفع بينة ذي اليد
اذا تزعى اثنان في امرأة كل منهما يدعي انه تزوجها او لا وهي في بيت احدهما كان
اولي بهما كما لو كانت في يده وكذا لو كان لاحدهما قول علمها لانها تكون في قبضة فان
اقام الاخر بينة انه تزوجها قبل هذا فان انقض بينة بها الذي اقام البينة لانه يتبين
ان الاخر غصبها فانه اذا تزعى اثنان في امرأة كل واحد منهما يدعي انها امراته
واقام البينة على ذلك فندفع على جوه انها ان ارضا وتا بجرهما سواء او ارضا على سواء
ولكن احدهما يدعي ولم يورخا في بين الفصل الندبة لا يقض بالمرأة احدهما لانها
استويا في الجاه فبنيان في الاخفاف وان ارضا على سواء الا ان احدهما يدعي انقض

مطلوب
الحكم النكاح بعد الموت
الميراث

مطلوب
ولو اقام كل واحد من المسلم
والكافر بينة على نكاح امرأة
نظرية يقض للمسلم عندهما

مطلوب
وان ارضا على سواء

لان حجة تزوجت باليد وان اخرج احدهما ولم يورخ الا فوضا صاحب الترخي اولى ان
كان لاحدهما يد ولا فخر تاريخ فصاحب اليد اولى لان يده مخرجة ان كل واحد منهما
تلقى الملك من جهة واحدة فبدا حجة يد على ان ملكه سبق فكان اولى وان اقرت
لاحدهما والا فخر تاريخ يفضله لذي اقرت له لان الاخر بمنزلة اليد وان تنازعا
بعد موتها فهذا ايضا على وجه ولا يعبر فيه الاقرار واليد فان سبق تاريخ احدهما
فضله بالمراث تمة الفتوى قال في المثل انة ويجب عليه تمام المهر وان لم يورخا و
اذا على السواد فانه يفضله بالنكاح بينهما ويجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر
وبرهان منها ميراث زوج واحد رجل اقام بيته على امه انة تزوجها واقامت المرأة
بيته على رجل فبكرانه تزوجها فالبينة بيته الرجل ادعى انها امه او مدفولة نكاح
صح منذ اربع سنين واقام البيته وادعى الاخر انها امه او مدفولة منذ خمس سنين
وانها اقرت له بذلك وانما في يده واقام البيته فبيته انك اولى لانه اثبت سبق
نكاحه ونثبت كونها في يده ونثبت اقراره بالملك موجب للترجيح اذا اقامت
البينة على رد النكاح عند البلوغ والزوج اقام البيته على السكوت قبل سنة المرأة
لانها تثبت الفصل هو الاباء واذ تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح فادعى
فادعى الزوج الفاء وادعت المرأة الصحة واقام البيته تقبل بيته من يد الفاء
ونسب الولد خسرانه اختلف الزوجان في قدر المهر فخصه لمن برهن وان برهن فخصه
ان شهد به المثل للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لان الظاهر يشهد للزوج
وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر وقضى للزوج ان شهد به المثل لها بان كان
مثل ما يدعى او اكثر لانها تثبت المظاوه وظاوه وان لم يشهد به المثل لواحد
منهما بان كان اقل مما ادعته او اكثر مما ادعاه فقطا لا تستأبهما في الاثبات
لان بيتهما تثبت الزيادة وبيته تثبت المظاوه فلا يكون احدهما اولى من الاخر
درر ولو ادعت المرأة ان ابائا تزوجها وهي بالغة لم ترضى وادعى الزوج ان ابائا
زوجها في الصفه كان القول قول المرأة وان اقاما البيته فاقامت المرأة انها كانت

مطلوع لان الاخر بمنزلة اليد

مطلوع يجب على كل واحد منهما نصف المهر

مطلوع اذا تنازع المهر

مطلوع ادعى المرأة انه ابائا زوجها وهي بالغة لم ترضى

فما نقول قول المزدحم

ابنة عشر سنين وقت النكاح واقام الزوج البيته انها كانت ابنة ثمانية
سنتين كانت البيته بيته المرأة وكذا في شرائط النكاح من قاضي خان و
ذلك لان بيتهما اكثر اثباتا من بيته وقد صرح صاحب الوجوه حيث
قال رجل اقام على امه انة تزوجها منه ابو با قبل بلوغها واقامت
بيته انة تزوجها منه بعد بلوغها بغير رضا فبيتهها اولى لان بيتهها قبلت
البلوغ فكانت اكثر اثباتا وعز محمد رجل اقام البيته انة تزوج هذه المرأة
بالفوق اقامت المرأة البيته انة تزوجها على الفين فالمرء الفوق بخلاف ما لو اقام
البائع البيته انة باعها بالفين واقام المشتري البيته انة اشتراها بالفين
الفان لان النكاح لا يحل الفسخ وكل واحد ادعى عقد اخر ما ادعاه الاخر فبها
نزعت البيتان ونثبت النكاح لصدقهما ووجب الالف باعرا الزوج والبيع
الفسخ فبجعل كانه اشتراه منه بالف او لانه اشتراه منه بالفين فبفسخ الاول
ونثبت ان ما وجب فقلت وهو غافل من المصداق ان البيته في مذهب البيته
المرأة لانها تثبت الزيادة والصحة على ما ذكره الزيلعي ان الجواب فيها علم التفصيل الذي
ذكرناه في الدرر والغرف فيما سبق ولو قالت المرأة تزوجتني عم عبد كذا وقال
الزوج تزوجتك على امي هن وهى ام المرأة واقاما البيته فالبينة بيته المرأة
لان بيتهما قامت على حق نفسها وبيته الزوج قامت على حق الغير وعقود
الامة على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البيته انة تزوجها بالف ولم
واقامت المرأة البيته انة تزوجها بائة دينار واقام اب المرأة وهو الزوج
البينة انة تزوجها على رقبته فالبينة بيته الاب فان اقامت امها فبها
الزوج مع ذلك البيته انة تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بيته الاب الام
ونصفها جميعا مهر لها وسعى الوالدان للزوج في قيمته ما ولم يكن كذلك وكس المرأة
اقامت البيته على انة تزوجها بائة دينار واقام الزوج البيته انة تزوج المرأة بائة
درهم فخصه القاضي بيته المرأة بالنكاح بائة دينار ثم انه اب المرأة وهو عند

مطلوع رجل اقام بيته واقامت بيته فبها

مطلوع النكاح لا يحل الفسخ والبيع كمثل الفسخ

مطلوع سعى الوالدان

الزوج اقام البيعة انه تزوجها المراه على رقبته فان اختلف بطل النكاح الاول
 ويقضى بان الاب هو المهر وان اختلف الزوجان في البيت الذي سكن فيه كل
 واحد بهيانه لمكان القول في ذلك قول الزوج وان اقامت المراه البيعة او اقامها
 جميعا فببيعة المراه لانها حارجه ومعنى ولو كانت الدار في يد رجل اقامت المراه
 المراه ببيعة ان الدار لها وان الرجل عيها واقام الرجل البيعة ان الدار له المراه
 امراته تزوجها بالف درهم ووقع اليها ولم يبق ببيعة انه خوفان يقضى بالدار للرجل
 للمراه ولا نكاح بينهما لان المراه اقامت البيعة على رقب الرجل المراه ببيعة
 على المراه يقضى بالرق فاذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة
 واقام الرجل البيعة انه حارس المسكن نجابا يقضى بحرية الرجل في نكاح المراه ويقضى
 بالدار للمراه لانها تقضى بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب اليد والمراه حارجه يقضى
 بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في ايديهما كانت الدار للزوج وان اقامت البيعة
 يقضى ببيعة المراه ولو اختلفا في مناع من مناع النكاح واقاما البيعة يقضى
 للزوج ولو اختلفا في مناع النكاح فاقامت المراه البيعة ان المتاع لها وان
 الرجل عيها واقام الرجل البيعة ان المتاع له وان تزوج المراه بالف درهم فقد
 فانه يقضى للرجل للمراه يقضى لها بالمتاع ايضا كما قلنا في الدار وان اقام الرجل البيعة
 انه حارس بيعة له بالدية وبالمرأة والمتاع ايضا لانه في مناع النكاح يحتاج الى
 البيعة وان كان المتاع مستحكما يكون للرجل انما جميعا يقضى له بحريته ويقضى للمراه
 بالمتاع لان بيعة المراه في الشكل ولي لانها حارجه ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها
 كانت ابراته من العداق حال حصرها واقام الوارث بيعة انها ابراته في مرض موتها
 الصحة اولى ببيعة الوارث اولى ولو ادعت المراه المبراة عن المهر شهدا
 وادعى الزوج مطلقا واقاما البيعة ببيعة المراه اولى ان كان الشاهد متعارفا فصح
 الابرا معه وقين بيعة الزوج اولى ولو اقامت المراه بيعة عم المهر على ان تزوجها
 كان مقرا به لكليهما بهذا واقام الزوج بيعة انها ابراته من هذا المهر الذي تزوج به

ولو اختلفا في مناع
 من مناع النساء

لان بيعة المراه في
 اولى

فبيعة

فبيعة المراه اولى من جامع الفتوى اولى بعبد مثله في يد رجل انه وجب له او تصدق عليه
 وقبض ما دعت امراه ان ذى البيعة تزوجها على ذلك العبد وقبضه وبره على حكم
 ابو يوسف بالعبد بينهما نصفين والمراه نصف قيمته ايضا على الزوج ببيعة المراه عند
 محمد يحكم بالعبد على الشراء والمراه بجميع قيمته على الزوج وحمل المسئلة بشرط الجمع
 فصل ما يدعي الرجل ضيعة في يد امراه اقام رجل بيعة على ملكيتها واقامت هي
 بيعة على ان تزوجها ملكها منه بمهر ما منده عشرين سنة فليس يدفع من البيعتين
 المتضادين من الغنية وفي المهر من الدعوى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى
 رجل ان اباه مات يوم كذا يقضى به ثم ادعت امراه على هذا الميت انه تزوجها فله
 التارخ بيوم قبيل البيعة ويقضى بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى
 رجل انه قتل اباه يوم كذا او قضى القاضي به ثم ادعت امراه بعد هذا التاريخ بيوم
 ان اباه تزوجها لا تسمع انتهى وفي النكاح من الفصل العاشر ادعت امراه انه
 تزوجها في حب سنة كذا او تدعى المهر في تركته فبره في ورثته ان مورثات في
 صفة تلك السنة لا تقبل لانهم يشنون الموت والموت لا يدخل تحت الحكم وينتسب النكاح
 والمهر من تركته انتهى **كتاب الطلاق** اذا خالغ امراته ثم اقام بيعة انه كان
 مجنونا وقت الطلغ واقامت المراه بيعة على انه كان عاقلا فبيعة المراه اولى كذا
 اذا كان مجنونا وقت الخصومة فاقام وليه بيعة انه كان مجنونا وقت الطلغ
 واقامت المراه بيعة على انه كان عاقلا فبيعة المراه اولى من الدور والغر والاكل
 في ذلك ان بيعة كونه وقت الطلغ المنصرف عاقلا اولى من بيعة كونه مجنونا وقت الطلغ
 العقل جلال شهدا ان فلانا قدمات وهنه قد كانت امراته وشهد اخوانه
 طلقها قبل الموت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل شهود الزوجية اولى وقال القاضي
 الامام علي السفي شهود الطلاق اولى من فصل الدعوى في الف الشهاده من دعاوى
 قاضي خان ادعت المراه نكاحا على رجل فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المراه
 البيعة على النكاح اقام هو البيعة انها اختلفت منه فقبيل بيعة وان قال الرجل في

انكاره لم يكن بيننا نكاح قطا وقال ما تزوجها قط فلما اقامت المرأة
 على النكاح اقام هو البيعة على انها اختلعت منه قال حتى انه عنه كان ينبغي ان لا
 تسمع بيعة من باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء ومن دعوى قاضي خان ومن
 ايضا امرأة ادعت على ولديها انها كانت ابية مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث
 فجد الابن فاقامت البيعة ثم ان الابن اقام البيعة ان اباه كان طلقها ثلاثا
 وانقضت عدتها قبل موته قبل بيعة الابن في الصحيح وان كان الابن قال حين
 لم يكن تزوجها ولم يكن زوجة له قطا قبل بيعة وتجب ايضا امرأة ادعت على زوجها
 انه طلقها ثلاثا واقامت البيعة والزواج كحد ثم ادعى الزوج انه تزوجها بعد ما
 اعترفت انها تزوجت بالحلل وتحلل نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع وفي الفصل العاشر
 من الفصول برهنت على الطلاق ثلاثا وبرهن الزوج انها اقرت بعد الطلاق الثلاث
 انها اعترفت وتزوجت باحد وفضل بها وطلقها ومضت عدتها وتزوجت بها مرة
 اليوم فقد قبل هذا ليس بدفع والصحة انه دفع صحيح جعل امر امراته بيدها على ان
 لم يوصل اليها نفقتها في وقت كذا انما تطلق نفسها حتى شئت فقل في ذلك الوقت
 فارادت ان تطلق نفسها فاختلعا في وصول النفقة في ذلك الوقت برهنت انه اذا
 لم يصل اليها نفقتها قبل بيعة دفع دعواه ولو برهنت انه اقر انه لم يدفع اليها نفقتها
 لا تقبل لجواز ان يكون وكيله دفع اليها وقبل قبل الزوجين لان دفع وكيله دفع
 الا يرى انه لو خلف ليعطين فلانا حقه فامر غيره فاعطاه لو شهد ان انما
 وهذا امراته واذا ان طلقها قبل موته قال البعالي بيعة الزوجية اولى وقال
 على السعدى بيعة الطلاق اولى وقبل لو كانت المرأة يدعي عقد من بيعة باولوية
 بيعة الزوجية والا باولوية بيعة الطلاق وقبل لو انكر وانكارها اصل لم يكن
 هذا دفع دعواه ولم يكره اصل النكاح وانما انكر وانكارها بان قالوا لم يكن
 زوجة لم يخذ موته اولا ترثه بالزوجية او نحوه فهذا دفع انتهى مات عن زوجة
 واولاد من زوجة اخرى وادعى الاولاد انها كانت حراما قبل موته بيعة

مطل
 من باب ما يبطل دعوى
 المدعي قبل القضاء

اشهر

اشهر واقاموا بيعة واقامت المرأة بيعة انها كانت حلالا وقت الموت فشهدوا
 اولى ولو قال لامرته ان شربت مسكرا بغير اذنك فامرك سيدك فاقامت بيعة
 على وجود الشرط واقام الزوج بيعة انه كان باذنها بيعة المرأة اولى من باب
 البيعتين المتضادتين من القنينة ولو قالت الورثة ان ابانا حرمها على نفسه قبل موته
 بسنتين فقال ان زوجها اقر في مرض موته اني حللها عليه فهذا دفع ولو انكر
 نكاحها فبرهنت عليه فقالوا ان ابانا طلقها ومضت عدتها قبل موته قال السعدى
 هذا دفع وقال البعالي لا يقبل لو انكر والنكاح اصلا لا يكون ودفعه والا فادفع ادعى
 ارثها وقال كانت في نكاح الى يوم موتها فبرهن ورثتها انك قلت قبل هذا الزمان
 مودة زن من بودز ميراث بوردي قبل بدفع ولا يكون قوله هذا اقرارا بلغها
 ليست امرته وقيل لا بدفع ولا يكون قوله هذا اقرارا لعدم الزوجية كما لو قال ان كان
 فلان في الدار لو هبت اليه لا يكون اقرارا ان فلانا ليس في الدار لانه على ان ما ذكره
 مفهوم كلامه وظاهر المذهب بهذا ان المفهوم ليس بحجة ولو قالوا انك قلت كانت
 امراته الا اني طلقها لا بدفع لان الزوج اثبت نكاحها بالبيعة يوم الموت وما
 اثبت الورثة لا ينافي في ذلك لجواز انه طلقها ثم تزوجها برهن على نكاحها فبرهنت
 خالها بدفع لو لم يوقت او وقت احد منهما فقط ولو وقتا ونارخ قطع سبق لا بدفع
 فبرد بيعتها برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا او برهنت انه اقر بعد هذا التاريخ
 بثلاثة اشهر انها حرام عليه وليست بامرته فهذا دفع صحيح حتى يخلف انه لم يرد
 به الطلاق فلو نكل بدفع من الفصل العاشر من الفصول بالنفقة اذا ادعى الزوج
 انكاره كان القول قوله وعليه نفقة المعسر من الا اذا اقامت المرأة بيعة على انه مبر
 فانه يقضي عليه نفقة للموسر وان اقام البيعة فيبيته المرأة اولى قاضي خان
 ولو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض او في الزمان بعد فرض
 القاضي كان القول قول الزوج وان اقام البيعة فيبيته المرأة اولى لانها تثبت
 الزيادة خزانة واذا بعث الرجل الى امراته بنوب فقال الزوج هو مهر او قال

مطل
 باب النفقة

هو من الكسوة وقالت المرأة هي صلة كان القول قول الزوج وكذا لو عطاها بغير
 فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان القول قول الزوج الآن بغير المرأة
 البينة على ان بعث اليها هدية وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج وكذا
 لو اقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر كان البينة بينة المحكم من قاضي فان
 وفي الملاءمة اذا بعث الزوج اليها ثوبا فقالت هذا هدية قال الزوج هو من كسوة
 فالقول قول الزوج والبينة بينتهما قال اقاما البينة فالبينة بينتهما ايضا لو اختلفا
 في باب الاب كان القول قول الابن والبينة بينة الاب من الزاوية الاب
 اذا اختلفا في اب له الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان مورا
 وقت الاتفاق وانكر الاب بغير حال وقت لظومة فان كان الاب معسرا وقت لظومة
 كان القول قوله والا فلا وان اقاما البينة على دعواها كانت البينة بينة الاب
 الابن لانه اثبت امره ارضا قاضي فان والزاوية رجل من ادعى على رجل انه ابو
 وطلب ان يقرض له القاضى النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فقام الرمن البينة على
 ادعى واقام المدعى عليه البينة على رجل اخر انه ابو له من وذلك الرجل بغير البينة
 بينة الرمن وبثبت نسب من الذي اقام عليه البينة انه ابو له وبفرض له النفقة
 وبطل بينة الاخرى من باب ما يبطل الدعوى قبل القضاء من قاضي فان **في الملاءمة**
 لو شرط على الظاهر الارضاع بنفسها فارضعت بلبس فلما اوجرها وولدت خلتها فالتوا
 مع غيرها حتى نزلوا برهن اهل البينة على ما ادعوه فلما اوجرها وولدت خلتها فالتوا
 ثم ادعوا انها ارضعت بلبس فلما اوجرها وولدت خلتها فالتوا
 بلبس نفسها لا تقبل ثباتها لغيرها على البينة فمضوا بخلاف الاول لان النبي
 ثم دخل في ضمن الاثبات لو برهن بينة الظاهر اولى من اخو الفصل الثاني عشر
 من النصول **في العتق** لو ادعى الورثة خلا ما انكرت منكم فلهن ابنا
 الى يوم الموت وخم الوارثون فاقام العبد بينة انه كنت منك فلان اخو عتقه
 تقبل بينة العبد ويتصب الظاهر عن الغائب في اثبات الملك لان ملكه شرط عتقه

فتصب

كتاب في احوال المسلمين
 في الملاءمة

فيتصب خصما في اثبات الملك اعتناق ثم اذا ادعى اني كنت عبد فلان وعتقه
 وتقبلي القاضى به ثم اقام الاخو البينة انك عبد لا تقبل لان ذلك القضاء قضاء
 على الناس كافة وصار كان انك حرة او ادعى العتق واقام البينة عليه فانه
 لا تقبل كذا عهنا مشتمل الاحكام لو ادعى قاضي يدعي فقال له البند هو ملكي وحررت اقام
 البينة بينة ذي اليد اولى بالاتفاق جامع فتوا اذا اقام عبد البينة على الذي ايدى به
 ان فلانا عتقه وهو بملكه واقام الذي في يده البينة انه لفلان الغائب او دعيه
 فانه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغائب واقام البينة انه عبد لا تقبل بينة العتق
 اولى ولو اقامت لها ربة البينة على رجل انها له عتقها واقام اخو البينة
 انها له عتقها الذي في يده كان العتق اولى بعبد بغير رجل اقام البينة انه
 عبده اعتقه وهو بملكه واقام رجل اخر البينة انه عبده ولدت له ملكة قالوا
 الولادة اولى برجل عتق امته ثم خاصمت مولايها ولدت له ملكة قالوا
 اعتق قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل ولدت له قبل الملاءمة والولد
 ابق ذكر ان طلق ان كان الولد في يده كان القول قولها وقال ابو يوسف
 رحمه الله عليه ان كان الولد في ايديهما فلكل يكون القول قولها لانها
 تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفيه حجة الولد ولو اقاما البينة فيستأما
 اولى لان بينة المولى قامت على نفى العتق وبينة ما قامت على اثبات الحرية
 وكذا نكح في الكتاب واما في التبرير القول يكون للمولى لانها تخاصمتها على
 راق الولد وذكر في المتبقي عن حجة انه قال ان كان الولد بغير عتق نفسه رجوع اليه
 ويكون القول قول المولى وان كان لا يعتبر كان القول لمن هو في يده منها
 وان اقاما البينة فيستأما اولى وكذا لو كان مكان الاعتناق كتابته ثم
 اختلفا في الولد رجل مات وتركت ما لا يثبت اقام رجل البينة انه بغي المبتوء
 كان عبده فاعتقه وان ولدت له واقامت البينة انه كان في الامم ذكره
 ولاد الاصل ان البينة بينة البنت ثم دعوا قاضي فان اقامت بينة ان مولاي

الولد رقيق

ان كان الولد بغير عتق
 يرجع اليه فيكون القول
 قول الولد

والبنت

دبره في مرض موته وهو عاقل اقامت الورثة بيته انه كان مخلوطا بغيره
 الامة اولى ورر وخرامته في يد رجل فامة البيته انه دبره ما هو بمكملها وقام
 اخو البيته انها ولدت منه وهو كان بمكملها واقام اخو البيته على ذلك
 للذي في يده من دعوى قاضي فان امة في يد رجل قالت انا ام ولد لفلان فبدر
 او مكاتبته واعتقته فقال ذو اليد انها بيكي فالتقول قول في اليد قال ابو
 القول قول الامة والمقر له ولو صدقها المقر له في انها امة له في الاستدلال والعق
 فالتقول قول ذي اليد اشهر بهان فان وقالت الامة اعتقني فلان واقام كل
 واحد منها البيته ببيته العتق اولى الا اذا كان في يد المشتري قبض معاين ^{خلقه}
 اذا اختلف الموطأ مع المكاتب في قدر بدل الكتابة فالتقول قول المكاتب مع بيته
 عند الجحفة وقال لا يخالفان وبعد الخالف تضيح المكاتب وان اقاما البيته
 فبيته للموطأ اولى لانها ثبت الزيادة اذا ادعى شخصان ولا امت وبرهن
 كل منهما انه اعتقه بقبض بالولاء والميراث لها جواز اشتركا كما في المكاتب ورر وخر
 والوسعت احدهما وقبض بالقبض الاخرى كذا في كتاب القضاء من الاشياء ذوا
 اختلف الموطأ مع المكاتب في صحة الكتابة وقبض بالقبض لغيره يدعي الصحة
 والبيته بيته من يدعي الف ومن يبيع غنمه الفتوى ولو قال المكاتب كاشك
 على نفسك وون مالك قال المكاتب عليها او اختلفا في قدر ثمة التخييم فالتقول
 للموطأ والبيته للعبد وجبر **كالتوقف** ذار في يده برهن اخوها وقبض عليه برهن
 قيم الوقف انها للمسيح فان اختلفا بقبض والاف بيته بالنصفان وقبض بين
 اخوين مات احدهما وبقي في يد لحي او اولاد الميت ثم اطي برهن على احد
 من اولاد الاخر ان الوقف بطن بعد بطن والبار في غيب الوقف واحد الوقف
 واحد لقبول نصيب خصم عن ابا قبيل ولو برهن اولاد الاخر ان الوقف مطلق
 عليه وعلت بيته يدعي الوقف بطن بعد بطن اولى من الدرر والغرف القضاء
 بالوقفية قبل يكون قضاء على ان س كانه حتى لو برهن المتولي على وقفية

مكمل قول المكاتب
 مع بيته

ارض

ارض وحكم النصف على فقيرته ما على ذي اليد ثم ادعى انه ملكه لا يسمع دعواه جانيبا
 وفي النصولين القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كانه حتى لو برهن المتولي
 على وقفية ارض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى انه ملكه لا يسمع دعواه جانيبا
 بحرية الاصل قبل لا حتى لو ادعى انه ملكه يسمع فجعل قضاء المكاتب في مثل
 الاحكام متولا ذو يد لو برهن على الوقف فبرهن خارج على المكاتب حكم بالملك للخارج
 فلو برهن المتولي بعد على الوقف لا يسمع لان المتولي صار متضيا عليه مع من يدعي على
 الوقف من جهته وعند ابي يوسف لقبيل بيته ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيته خارج
 على المكاتب بقولها بافتي وفيه ايضا ادعى ملكا في دار بيد متولي يقول وقفه زيد على سجد
 كذا وحكم به للمدعي متولا في على هذا الذي انه وقف على سجد كذا من جهته بغير قبض او
 لمقبض عليه هو زيد الوقف لا مطلق الواقف وفيه ايضا ادعى على رجل ان هذه الدار التي
 في يده وقف مطلق وذو اليد ادعى ان بايعي اشترى ايا من الواقف واقاما البيته
 فبيته اولى ثم اذا ثبت ذو اليد تاريخا بقبض الواقف فبيته اولى والاف بيته الاخر
 اولى وفيه ايضا متول الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يده الحى ووانه وقف على كذا
 وقف صحي واقام البيته واقام الوارث بيته على فبدا الوقف فان كان الفاد
 بشرا في الوقف منفذ فبيته الفاد اولى لانه اكثر اثباتا وان كان لمعنى في الخلق
 وغيره فبيته المعنى اولى ادعى على رجل ان هذه الدار التي في يده وقف عليه مطلقا
 وذو اليد ادعى ان بايعي اشترى ايا من الواقف اخرج واقاما البيته فبيته الوقف اولى
 وقيل ان ثبت ذو اليد تاريخا بقبض الواقف فبيته اولى والاف بيته اولى من باليثنين
 المتضادين من الغيبة **كنا البيعة** اذا اختلف المكاتب مع احد جهتيه في الصحة
 والاخر يدعي الف او شرطا فاسدا او اجلا فاسدا كان القول قول مدعي الصحة
 والبيته بيته الف وابتغى الروايات وان كان مدعي الف والمعنى في صحة
 بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من ثمر والاخر يدعي البيع بالف درهم وفيه
 روايتان غرا جانيبا في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة ايضا والبيته

بينة الاخر كافي الوجه الاول في رواية القول قول من يدعي الفاسد مثل الحكم
 وان اختلف العاقدان فادعى البائع ان البيع كان بشرا طائلا للبائع والآخر
 يدعي ان البيع كان بائنا في كل واحد من الروايتين عن ابي حنيفة القول قول من يدعي
 وعنه في رواية ان كان البائع يدعي البيع بشرا طائلا لنفسه كان القول
 قوله وعنه في القول قول من يدعي طائلا والبيعة بينة الاخر فان كان المشتري
 يدعي طائلا لنفسه البائع يدعي بائنا كان القول قول البائع في قول ابي حنيفة
 على الروايتين فان ادعى احد هما البيع عن طوع والاخر عنه فاختص به
 والصحيح ان القول قول من يدعي الطوع والبيعة بينة من يدعي الكره وقال
 بعضهم بينة الطوع اولى من احكام البيع الفاسد من قاضي فان ادعى البيع مكر
 فبرهن المشتري على تسليمه واخذه منه طوعا يندفع الفصل العاشر من القبول وفيه
 ايضا ادعى البيع مكر بائنا فقال في البدان س ومضى بعده وانه اجازة منه للبيع
 بغيره استفتى ابو الفضل الكرماني عن هذا المسئلة فتروا وقال بعد ما تأملنا
 ما وجدنا فينا والذليل فيه متعاضدة منها ما يقتضي كونه اجازة ومنها ما لا يقتضي
 فيسفي ان يتامل القاضي ويعمل بما يجنبه المستحق اذا اقام البيعة على المكمل المطلق
 واخذ لما ورع بعض الباعين على البعض بالبيعة والقضاء ثم ان المرجوع عليه
 ان يرجع على البائع فقال ان هذا المار يرجع على ملكه بائنا ليس له الرجوع
 عليه اقام البيعة على ذلك قبل ان كان بحضرة المستحق وان لم يكن بائنا المرجوع عليه
 حاضر الا انه يتصل بصحاحه بائنا ولو اقام المستحق بعد ذلك بينة عم التنازع عن
 لا تقبل لان البينتين عم التنازع اذا وجدت تقبل بينة ذي اليد منها فظهر ان
 ذي اليد كان هو البائع فكان بينة اولى رب الدين اذا اقام البيعة على البينة
 باعوا عبدا من التركة والتركة مستقرة بالدين وقالت الورثة ان بائنا
 باع هذا العبد حال حيوته واخذه الفرس واقاموا البيعة بينة رب الدين اولى
 لانه ثبت الضمان عليهم وهم ينفون والبينات للابنات ولو ادعى في رجوعه انه

اشترى

اشترى الدابة من فلان نجت في ملكه واقام صاحب اليد البيعة انه اشترى من
 اخوانه وله في ملكه بقضي لصاحب اليد اذا ادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يبيع
 فالقول للبائع وان اقاما البيعة فالبيعة بينة مدعي الوفاء ومثل الاحكام وفي
 قاضي فان من احكام البيع الفاسد ان ادعى احد هما بيع الوفاء والاخر بيعا بائنا
 كان القول قول من يدعي البيع البائنا والبيعة بينة الوفاء لان بيع الوفاء اما
 ان يعتبر رهنا كما قال البعض او بيعا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر بيعا فاسدا
 القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر رهنا كانت البيعة بينة البيع الا ان في الرهن
 اذا ادعى احد هما البيع والاخر الرهن كان القول من يكره البيع انتمى اذا اقام البائع
 البيعة على البيع والمشتري على الاقالة فبيعة الاقالة اولى بطلان بينة البيع بائنا
 الاقالة مستعمل الاحكام جدي يد رجل اقام البيعة على رجلين انه باعه منهما بائنا ورجلهم
 واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه منه بالف درهم ذكر المشتري انه يقضي بينة الذي
 العبد في يده من فصل على القول من دعاوى قاضي فان وفيه ايضا جدي يد رجل اقام
 رجلا ان كل واحد منهما البيعة انه باعه من الذي في يده بيعا فاسدا فانها بائنا
 العبد وقيمة بينهما يبيع اذا شهدوا على اقراره قال مات العبد في يد المشتري فبيعتان
 وان كانت البينتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قايما اخذ نصفين
 وكشفي لهما غير ذلك وان كان العبد سريما اخذ اقيمة نصفين ولا شيء لهما غير ذلك قال
 رضي الله عنه ويشفي ان يكون في الغصب كذا وفيه ايضا جدي يد رجل اقام هو البيعة على
 رجلين انه باعه منهما بائنا درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه من الذي في يده
 بالف درهم فالبيعة بينة الذي العبد في يده اذا اقام بينة انه باعه شيء كذا في مكان
 كذا اقام المشهود عليه يد من انه لم يكن وكذا اليوم في ذلك المكان الذي ذكره الاول
 وكان في مكان كذا لا تقبل هذه الشهادة لانها قامت على النفي لان قولها ما كان
 في موضع كذا نفى صورة ومعنى وقولها ما كان في مكان كذا كان اثباتا فلو نفى معنى لان
 المقصود نفى ما قامت عليه البيعة الاولى من شهادات التهمة ولو اقام بينة على دار

مسئلة اشترى

مطلب
بينة الوفاء وبينة البيع

مطلب
قام الشهادتين على

في برجل انما اشترى يامن ذى اليد قبضها ونفذه الثمن واقام ذى اليد بيته ان فلانا
 او وجبها اياه فلا خصوصية بينهما من دعاوى جامع الثمن ولى وصلى باع كرم الصغير
 الصغير وادى ثمنه واقام بيته على الثمن او جاءه واقام المشتري بيته ان قبضه الكرم
 في ذلك الوقت مثل الثمن قبضه الغنم اولى والاصل في ذلك ان بيته الغنم اولى
 من بيته كون القبضة مثل الثمن لانها ثبتت اما اذا يد اولان بيته بالف او حج
 من بيته الصحة من باب القول عدم من شهادات الدرر والغمر واورده عليه بان
 المسئلة خلافية وقد اورد في هذا خلافا فيها قال في القنية في باب الاختلاف
 بين المتبايعين في الصحة والقبض وادى عليه محدودا في بيده ان من جهة بيته
 فاقام ذى اليد بيته انه اشترى اليه من وصية بمثل القبضة واقام المبيع بيته ان قبضه
 زيادة على ما اشترى ذى اليد قبض البيته المتبينة للزيادة اولى وقال في منتهى
 القلة بالقبضة اولى اشترى ادى دار او قال انه ملكى باع ولى منك ان يولى وقال
 ذى اليد حال صغر فكر القول للمدعى ولو برهن قبض بيته ذى اليد من الفصل العاشر من
 الفصولين باع ضبعة ولده فاقام المشتري بيته انه باعها في صغره بمثل الثمن
 اقام بيته انه باعها في حال البلوغ قبضه المشتري اولى وقيل بيته الابن اولى لو
 اقام الاب باع بيته انى بعته في صغره واقام المشتري بيته انك بعته بعد البلوغ
 المشتري اولى لانه ثبت العارض باع ملك الغمر وسلم ثم ادعى المالك لزوجين ببيع
 وادى المشتري باجارة واقاما البيته قبضه المشتري اولى لانها ملزمة اقام
 احد الزوجين البيته انه اشترى من فلان وقبضه والاخر بيته انه لم يشرها
 نصفان من شهادات جامع القتلوى دار في يد زيد فادى حكم وانها ملكة باعها
 زيد من بكر جائنة دينا وادى بكر انها ملكة باعها من عمر وبالقدرهم واقاما
 البيته قال ابو يوسف يعقضى بالدار بينهما ملكا بغير بيع ولا شئ من الثمن وعنده
 محمد يعقضى بالملك البيع لكل واحد النصف بنصف الثمن حتى يبرأ كل واحد
 اثبات كل منهما انه اشترى منه واقاما بيته بما توقيت فكل منهما باطلان

مطلق
 بيته الغنم اولى

قوله وادى بكر

اخذ

اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذى شهد به بيته ورجع بنصف ثمنه ان كان دفعه
 وان شاك وان ارخا فهو كسبقهما تاريخا وان لم يكررا تاريخا او ارجح احدهما
 لكن العبد في يدها بيته ذى اليد اولى وان لم يكن في ايديهما بان كان في
 يد ثالث وارجح احداهما بيته المورخ اولى من باب دعوى التجلين من الدرر
 وعليه عامة الكتب المعقولة مثل الزيلعي والهداية وقاضى خان لكن نقل صاحب
 عن المصنف ط ان تخرج وذو اليد لو ابتاع الشئ من واحد وارجح احداهما للآخر
 فذو التاريخ اولى قول وما عليه العامة هو المعبر المقتضى به لان تمكنه من قبضه
 على ما ذكر في الهداية بدل علم سبق شانه ولانها استويا في الاثبات فلا يقضى
 اليه اثباته بانك لو كان المبيع في يده فبرهن انه قبضه منذ شهر وبرهن
 الاخر على الشئ وانه قبضه منذ عشرة ايام اخذه الاخر منه اذ بيته اثبت سبق
 يده ولو برهن من ليس بيده انه قبض منذ شهر وبرهن ذى اليد على قبضه ثلث
 او برهن على الشئ ولم يذكر الشهود القبض فالمبيع له اذ يده في الحال
 يدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ ضمنيا ولا يدريه ان قبض
 قبض التاريخ او بعده فليقت البيتين فترجح ذى اليد بيده العامة
 في الحال لو كان المبيع في يده ولم يوقت للشراء او برهن احداهما قبضه منذ
 شهر والاخر على قبضه ولم يوقت فذو الوقت اولى اذا قدم الاخر في كل من القول
 لو وقت للشراء ووقت احداهما سبق فاذا سبق اولى الاخر صار شرايا
 ما شراه صاحب قبله فلم يجز شراؤه ولا قبضه من الفصل الثامن من الفصولين وان
 اقام كل واحد منهما البيته على الشراء من اخذ ذكر تاريخا واحدا فاما سواه لانهما
 ثبتان الملك ليعبها فيهما كانا حاضرا ثم يجز كل واحد منهما معنى في اخذ النصف
 كما ذكرنا من قبل لو وقت احدي البيتين وقتا ولم يوقت الاخرى قبض
 بينهما نصفين ايضا لان توقيت احداهما لا يدل على تقدم الملك يجوز ان يكون
 الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان ابايع واحدا لانهما اتفقا على ان الملك للثاني

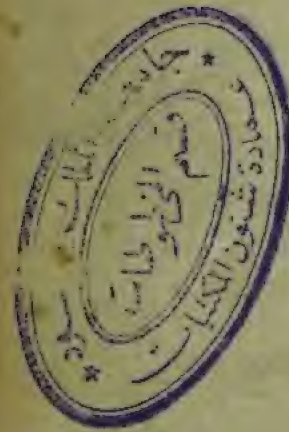
قوله وادى بكر

الامر به فاذ ان ثبت احداهما تاريخا حكم به حتى يتبين انه تقدم من غيره كذا
 في الهداية من الدعوى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من اخو وارخا
 واحد منهما سبق اختلفت روايات الكتب في ذلك قال النبي في شرح الكنته لو
 اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من رجل غير الذي يدعي الشراء منه صاحبه كانا
 سواء حتى يكون بينهما نصفين سواء كان تاريخ احد اقدم او لم يكن لان كل واحد
 منهما ثبت الملك لبايعه ومكنا بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فيثبت لكل واحد من
 البايعين ملك مطلق فيكون بينهما نصار كما اذا حضر البايعان وادعى الملك
 من غير تاريخ وكذا لو ذكر احداهما تاريخا دون الاخر فها سواء لانه يترجح تقدم
 حقيقة تكيف ترجح بالاحتمال بخلاف ما اذا كان الملك لهما واحدا ثبت بكونهما
 تاريخا اولى انتهى والمنقول عن المبسوط ان السابق اولى قال في الفصل الثامن
 من الغنوي نقل عن المبسوط لو ادعى تاريخا فالسابق اولى ثم قال صاحب
 الغنوي والذي يترأى الى ان الاصول هو ان لا يترسب التاريخ في صفة التقي
 من اثنين اذ لا تاريخ لا يثبت ملك البايعين فترجح المشتري لا يترسب مع
 تعدد البايع فصارتا هما حضروا وبرهن على مطلق الملك بالتاريخ وفي البرزخية
 جردني برجل برهن على جل ان كان لفلان اشتراه منه عشرة ايام
 وبرهن ذو اليد على انه كان لافق اشتراه منه منذ شهر كذا وتمامه قال
 الثاني في قوله ان ما هو السابق تاريخا وهو ذو اليد وقال محمد في قوله لا
 هو للمدعي وعلى القياس قوله محمد اولا هو لذى اليد لانه سبق تاريخا
 وعلى قياس قول الثاني اولا هو للمدعي انتهى وفي قاضي فان من الدعوى
 وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل فاقام احدهما البينة انه اشتراها
 من فلان اخوه هو يملكها فان القاضي يفض بينهما وان وقتا فاحتمل
 الاول اولى في كاهر الرواية وان وقت احداهما دون يفض بينهما اتفاقا
 وان كان لاحد منهما قبض فالآخر اولى انتهى اقول على هذا ينبغي ان يفتى لهما

تاريخا

تاريخا حكم لو ادعى الشراء من واحد لان العمل بنظر الرواية اولى لانه
 في نفسه لما ذهب اليه النبي ولو ادعى الشراء من اثنين ورضاهما البايعين
 بعينه بالاجماع فترجح وذا لو ادعى الشراء من اثنين وارضاه في تاريخ
 احدهما جهالة بان برهن فارج انه اشتراه من زيد منذ سنة وبرهن
 ذو اليد انه اشتراه من بكر منذ سنة او سنتين شكوا في الزيادة حكم بالخارج
 وهذا اذا ادعى الملك فلو ادعى احدهما الملك بسبب والاخر مطلقا بان ادعى
 فارج ملكا مطلقا مورخا سنة وادعى ذو اليد ملكا بالشراء من بكر منذ
 سنتين وهو يملكه حكم بالخارج لان ذو اليد خصم غيبا بغيره في اثبات الملك له يمكنه
 بل ان نفسه فكان بايعه حضر وبرهن على مطلق الملك لنفسه المبيع بيده او المشتري
 يد بايعه في التقدير ولو كان كذلك يفضي للخارج كذا ايضا وكذا لو برهن فارج
 على الملك بسبب مورخا سنتين وبرهن ذو اليد انه ملكه مطلقا مورخا بثلاث
 سنين فهو للخارج ايضا اذ لم يارج خصم غيبا بغيره على عامه وكانه حضر وبرهن
 على مطلق الملك وبرهن على مطلق الملك برهن ذو اليد على مطلق الملك ولو لم يارج
 كذا ايضا ولو برهن على ما ادعى به وارضا الا ان احدهما ذكر تاريخا معلوما وذكر
 الاخر شرا من بكر ذلك قبل شرا بهل يثبت السابق بهذا التقدير ذكر في فوائده
 الاسلام برهان الدين انه يثبت به السابق فانه قال لو ادعى الشراء من واحد
 وبرهن فارج ان شراه اسبق ولم يورخ ذو اليد فهذا من فارج يكتفي بالسبق
 وفيه ايضا في دعوى النكاح قال احمدهما نكاح بغيره بوده است بهن قد سنده
 بشد جون تاريخ معين ذكره كنهه واكر بهن لفظ كواه كذا انه حكم بهما في
 فتاوى قاضي خان ظهر فارج وذا لو ادعى الشراء من واحد ولم يورخ فاقار
 احدهما من بغيره اربع تو بوده است وبرهن على هذا فهو اولى من الاخر في
 فتاوى الدنياري لا يثبت السابق بهذا التقدير لان في البيع ولا في النكاح ما لم يورخ
 ان عقده كان في رجب سنة كذا او عقد الاخر كان في شعب سنة كذا

بسبب



الباع والمشتري في المحل
والبيع جميعا

مجلد
نقصه بالادار سہما
والغبد سہما

مسجد جامع

المدرسي

للمدعي ثم حضر الغائب فاقام البينة على ما ادعى صاحب البينة لا تقبل بينة الا ان يقيم
 البينة على الشراء او اكثر من سنة وان حضر الغائب بعد ما اقام المدعي البينة
 ولم يقض القاضي للمدعي فاقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب البينة لا تقبل
 وارقي يد رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد باع منه نصفا ثانيا منها
 بالف درهم و اقام رب الدار البينة انه باع نصفا معلوما من الدار بالقي
 درهم فان القاضي يقض بينة البائع ببيع النصف المعلوم بالقي درهم ويقض
 ايضا ببيع النصف من النصف الباقي بخمسة درهم وان اقام البائع البينة
 انه باع منه عشر غير مقسوم بالف درهم و اقام المشتري البينة انه اشترى
 منها نصفا مقسوما بانه درهم فان القاضي يقض له بعشر النصف الذي
 لم يدع شرا بخمسة درهم بينة البائع عليه واما النصف المتقسم يقض
 للمشتري بتسعة اثنى عشر النصف بتسعين درهما والعشر الباقي بين هذا
 النصف بخمسة درهم بينة البائع لان بينة البائع فيه قامت على نقص
 جدر يد رجل اقام رجل البينة انه باع من الذي في يده بالف درهم رجل حر
 وهو مملوك و اقام رجل اخر البينة انه باع من الذي في يده بالف درهم واخر
 وهو مملوك والذي في يده نكر دعواهما قال ابو يوسف يرد العبد على المدعي قبل
 ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته جدر يد رجل او عاه رجل الا اقام
 كل واحد منهما البينة انه باع من يده بانه على ان المشتري باطن رضى وقتنا
 معلوما والذي في يده نكر دعواهما ويرى نفسه فان الذي في يده العبد يكون
 بالثمن ريد فعه الى ابهاما و عليه ثمنه ولو كان كل واحد من المدعين يرى
 الثمن لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يده العبد يدفع العبد اليهما نصيبا
 ولا يعزم لهما شيء ولو كانا اقاما البينة على اقرار بذلك ثم اختار نقض
 البيع رد العبد اليهما ويضمن لهما قيمة العبد نصيبا ولو انهما لم يبقا البينة
 على اقرار وانما اقاما البينة عم البيع واختار امضاء البيع قبل قضاء

القاضي لهما كان عليه الشمس لكان احدهما اذا انقضت القبا بالبيع في المثل لتفرق
الصفقة فان قضى القاضي بينهما بالعبد بينهما نصفين في وقت جبارهما ثم اخبر
انقض البيع فابواب فيه كالجواب فيما اذا اخبر انقض البيع قبل قضاء القضا
لها ولو اجازها هوها البيع قبل ان ينقض القاضي لهما بالعبد نصفين واخبر
الاخر بنقض البيع كان الذي في يد بائنا رايا قبل كل نصف بنصف النصف
وان شأ وترك رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام البيعة انه اشتراها من ذي اليد
بالبف وقال في اليد لم ابع ثم اقام ذو اليد البيعة ان المدعي قد روى عليه الدار وذكر
في الشهادات وقال قبل بيعة ذي اليد وبطل البيع وانكاره البيع لا يثبت بيعة
على الرد سواء كان المدعي قال في انكاره لا يبيع بيتا او قال لم يجر بيتا او قال
بيع لان من حججه ان يقول لم يكن بيعة بيننا يبيع الا ان المدعي ادعى هذا الدار
ثم بدله فيها فردا فعلى قول الشيخ الامام المعروف بخوارزمي انه اذا قبل بيعة
المدعي عليه الرد اذا ادعى التوفيق وان لم يذكر حجر حجة انه ذكر رجل ادعى
حيث في يد رجل انه اشتراه من ذي اليد بالبف ورهم ونفذه الشمس واقام
البيعة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عندي وبيعة لفلان ولم يظهر عدله
شهود المدعي حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ظهرت عدالة شهود المدعي
يقض له بتلك البيعة ولا يكون ذلك قضاء على المقر له حتى اقام المقر له البيعة بعد
ذلك انه ملكه كان ادعى الذي في يده تقبل بيعة وبيعت المالك له عم وجوه
ثلاثة احدها هذه والثانية لو اقام المدعي بيعة واحدة فحضر المقر له ثم اقام
شهادته وهذه المسألة الاولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقر له
شهادته حتى حضر المقر له وصدق الذي في يده فانه يؤمر بالتسليم للمقر له فان اقام
المدعي شهودا نقض له ويكون قضاء ذلك على المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة ان كان
ادعى الذي في يده لا تقبل بيعة رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام البيعة ان كان
عليه البيعة ان المدعي باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بيعة وبطلت

بيعة

بيعة المدعي والاشتب التراف في حق الغائب الا ان يشهد الشاهد ان المدعي
باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه دار في يد رجل جاء اخوه
وادعى ان الدار كانت لابيهما فلان مات وتركها ميراثا لهما وطلب الشك
فقال واليد لم يكن لا بد فلما اقام المدعي البيعة على ما قال اقام ذو اليد البيعة
انه كان اشتراها من ابيه في صحة او ادعى ان اباه اقر له بها في صحة قبلت بيعة
وبطلت المدعي ولو كان المدعي عليه حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لا بد
فيها حق قط فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعى اقام هو البيعة انه اشتراها منه
في صحة لا تقبل ادعى في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالبف فقال في اليد لم
ابع فلما اقام المدعي البيعة اقام ذو اليد البيعة على ان المدعي روى عليه الدار تقبل
بيعة ويقض البيع بينهما وكذا لو كان قال لم يجر بيعة فلما اقام المدعي
البيعة على شرا اقام هو البيعة ان المدعي روى عليه الدار تقبل بيعة ولو ادعى
رجل على رجل انه باع مني هذه الدار بالبف ورهم وقال في اليد لم ابعها
منه قط فلما اقام المدعي البيعة على الشراء وقبض له بالجارية وجد بها جميع
واراد ان يرد على المقتض عليه قال المقتض عليه انه يرى من كل عيب لا تقبل
بيعة وعن ابى يوسف انها تقبل ادعى في يد رجل عايا اخوان وهما باقيا
احدهما اكبر من الاخر ادعى انها كانت لابيهما مات وتركها ميراثا لهما فلما اقام
البيعة فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان اشترت هذه الدار من ابى
ومن فلان وصي هذا الا صغر حين كان صغيرا بكذا فانكروا انكم المالك الوصي
ايضا الوصاية فاقام المدعي عليه البيعة على اقرار الوصي انه باع حكم الوصاية
قالوا لا تقبل من البيعة الا ان يشهد هو انه كان وصيا من منتهى بيعة
او من جهة امه او من جهة القاضي باع الى جهة الصغر بمثل الثمن لانا ان
عاينا اقراره انه وصي لم يثبت الوصاية باقراره ادعى دارا في يد رجل
انها له اشتراها من ابى ذي اليد فقال كان لا بد فيها حق فلما اقام

المدعي البينة على انه اشترايا من المبت وهو ملكها اقام ذوالالبينة انه كان
 اشترايا من ابيه قبلت بينة ولو قال ذوالالبينة ان الدار ما كانت لا تقط
 او لم يكن له فيها حق قط فلما اقام المدعي البينة على ما ادعاه اقام ذوالالبينة
 انه اشترايا من ابيه في حجة لا تقبل بينة وان اقام البينة ان اياه اخر
 في حجة نهال قبلت بينة رجل ادعى ان باع هذه الدار من هو الرجل
 بهذا فقال المدعي عليه ما اشتريتها منك فلما اقام المدعي البينة على ما ادعاه
 اقام المدعي عليه البينة انه اشترايا وكفل فلان يسمع دعواه رجل ادعى دارها
 له وان مورث المدعي عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في
 يد وارثه هذا و اقام البينة على ما ادعى و اقام المدعي عليه البينة ان مورثه
 فلان كان اشترايا من المدعي بهذا ابعا بانيا وتقا بضا ثم مات مورثه
 فورا خزا منه فادعى المدعي لدفع دعوى المدعي عليه ان مورث المدعي عليه
 كان اقر ان البيع الذي جرى بينه وبين المدعي هذا كان بيع الوفاء اذا
 رد على الثمن كس على رد ما اليه و اقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام
 الاستاذ ظهر الذين المرغباء لا يسمع منه هذا الدفع من دعواه فاضى
 فان ادعى شيئا في يد ثالث فاقام احداهما بينة على شئ البينة والاخر
 بينة على الشئ الثالث فبينة البينة الاولى ادعى انه اشترى هذه البينة من
 فلان منذ خمس سنين و اقام بينة فقال ذوالالبينة ان ذلك لفلان الذي اشتريتها
 منه او قبلت شرايكة لانه لا حق لي في هذه البينة و اقام بينة فهذا دفع ادعى
 عليه دارا ملكه وان ثبت بالبينة ثم اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اعلمها
 من اخو فاقام الثاني على الاول بينة انها كانت رهن عندي وقت
 فلان باطلا فاقام البينة الاولى بينة ونيك كان متضبا وقت الشراء
 لم يسمع قبل هو دفع فسمع ادعى عليه محروا في يده ارضان من جهة ابيه فاقام
 ذوالالبينة انه اشترايا من وصيته بمثل القيمة و اقام المدعي بينة ان

مطل
 بينة البينة الاولى

ارض من ارضها ما في مسمى مسمى

بينة زبارة

بينة زبارة على ما اثبت ذوالالبينة البينة المشتبة للزيادة اولى وفان
 منهن المشتبة انقله القيمة اولى من دعوى القينة او على ملكا مطلقا و
 برهن ذوالالبينة انك اشتريته مني ثم قلناه لا يندفع اذ كل منهما ادعى ملكا مطلقا
 فبينة الخارج اولى وتبين ينبغي ان تقبل بينة ذوالالبينة لو ادعى انما شريته من ابيك
 وبرهن ذوالالبينة ملك ابيه الى موته فبينة الشراء اولى جامع الفضول على
 يد رجل اقام البينة على رجلين انه باع منها باعني و رهن و اقام اقر البينة
 البينة انه اشتراها منه بالف و رهن و ذكر في المتن انه يقض بينة الذي العبد
 في يده بعد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده اشتراها من فلان وانه
 ولد في ملك باعده و اقام ذوالالبينة انه عبده اشتراها من فلان وانه ولد
 في ملك باعده فلان فانه يقض بالعبد الذي اليد و ارسل في يد رجل ادعى رجل
 انها له و اقام البينة و اقام الذي في يده البينة ان هذه الدار لفلان الغائب
 اشترايا من المدعي و وكلت بها تقبل بينة وتندفع عند المظن و ارسل في يد رجل
 اقام رجلان كل واحد منهما البينة انه اشترايا من ذوالالبينة بكذا ولقد الثمن
 وهو نك يقض بالدار بينهما نصفين ان لم يورثا او ارثا و باعها سوادا و
 ارثا احداهما سبق فهو اولى وان ارثا احداهما و اطلق الاخر فهو اولى ان لم يورثا
 والدار في يد احداهما فصاحب اليد اولى وان ارثا احداهما والاخر يد احداهما
 من فلان اخو فصاحب اليد اولى وان ارثا الشراء كل واحد منهما من رجل
 انه اشترايا من فلان اخو وهو عليها و اقام اخو البينة انه اشترايا من فلان
 اخو وهو عليها فان القاضي يقض بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول له
 في ظاهر الرواية وان ارثا احداهما دون الاخر يقض بينهما اتفاقا وان
 كان لاحد منهما قبض فالأخر اولى من دعوى قاضي فلان ولو اشترى من
 قبل القبض فاقام الباع او المشتري البينة ان الباع اشتراها من فلان
 وقبضه قبل بينة فان لم يجد بينة نقض القاضي البيع بينهما و رد الثمن على

مح
 دارني يد رجل نهال

مطل
 فصاحب اليد اولى

مطل
 وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى

مطل
 ولو اشترى المبيع قبل القبض

المشتري ثم وجد البائع بينة لا ينقض نقضه ولو كان الاستحقاق بعد قبض النقص
 النقض من استحقاق الوجيز ولو قال البائع بعك هذه جارية بهذا العمل قال
 المشتري لا بئس الغرر اقام البينة تقبل بينة البائع لانها اختلفت في النقض
 حتى البائع فيكون بينة مظنة حقه على غيره اشترى عبدا فقبض احداهما واما
 ثم اختلفت في قيمتها فالقول للمشتري ولو مات احداهما بعد قبضها ورواها ببيع
 اختلفت في قيمتها في قولها كذا فالقول للبائع والبيينة له ايضا اقام البينة ان البائع
 يملك في يد المشتري واما المشتري البينة انه هلك في يد البائع فالقول للمشتري
 والبيينة للبائع وكذا لو اختلفت في استهلاكه اي يكون القول للمشتري والبيينة للبائع
 ولو كان خيارا لاصحها واختلفت في الاجازة والنقض في المدة فالقول لمن له الخيار
 ادعى النسخ والاجازة والبيينة بينة الاخر وان اختلفت بعد مضي المدة فالقول للمدعي
 الاجازة ايها كان والبيينة لمدعي النقض ولو كان خيارا لهما واختلفت في النقض
 والاجازة في المدة فالقول للمدعي النقض والبيينة للاخر لان احدهما يفر وبالنقض للباقي
 ولا يفر وبالاجازة وان اختلفت بعد مضي المدة فالقول لمن له الاجازة والبيينة لمدعي
 النقض من باب الاختلاف في المبيع من الوجيز اختلفت في قدر المس فيه وجسه او صفته
 او ذرعانه او اختلفت في رأس المال كذا كذا كذا كذا او ان اقام احداهما البينة
 له وان اقام البينة قضي له بسم الله ولو اختلفت في رأس المال اقام البينة قضي له بسم
 الله لان بينة ثبتت الزيادة في رأس المال وان اختلفت في مضي الاجل في السلم
 فالقول للمطلوب انه لم يمض وان اقام البينة قبلت بينة المطلوب لانها ثبتت
 زيادة اجل من باب الاختلاف في السلم منه ايضا
 الشفع والمشتري في قدر الثمن فالقول للمشتري مع بينة البينة للشفيع عندهما
 وعند بايوسف البينة للمشتري ولو هدم المشتري البينة فاختلف هو والشفيع
 قيمة البينة فالقول للمشتري مع بينة البينة له ايضا مع قياس قول ابا حنيفة
 بهذا قال محمد لانها ثبتت زيادة في ثمن العرصة وقال ابو يوسف على قياس قول ابا حنيفة

مطل
 اختلفا البائع والمشتري

باب الاصلان

حنيفة

ابن حنيفة البينة للشفيع لانها موصية التسليم على المشتري وبينة المشتري وغيره
 شفاعم الشفع ولو قال المشتري اشترت البينة العرصة فلا شفيع لك في البناء
 وقال الشفع لا بل اشترتها جميعا فالقول للشفيع مع بينة على العلم والبيينة
 بينة للمشتري عند ابي يوسف وعند محمد بينة الشفع ولو قال المشتري
 اشترت فيها هذا البينة او الشجر او الزرع وكذا في الشفع فالقول للمشتري
 وان اقام البينة بينة الشفع اولى دارني يد رجل اقام البينة ان
 فلانا او دعما اياه واما شفيعها البينة انه اشترى ايا من او بالشفيع له
 بالشفيع لان ذو اليد انتصب خصما للمدعي بدعي الفعل عليه فلان يد شفيعه
 عنه جالة الفعل الى غيره وجيز **باب الاجازة** اذا ادعى المتأجر انه ساجد بما
 بعشرة دراهم ليركبها الى موضع كذا فقال المودع استاجر بها بعشرة الى نصفه
 واما البينة فيمنه المتأجر اولى ودر البجار اذا اهلك في ثوب فقال ب الفم
 شرطت لكذا ان ترضي في غير الموضع الذي يملك فيه وقال الراعي لا بل شرطت على
 الراعي في ذلك الموضع فالقول لرب الفم مع بينة وان اقام البينة بينة الراعي
 اولى تهمة الفتاوى دارني يد رجل اقام البينة ان كل واحد منهما اقام
 البينة انها داره اجماعا بالمدعي في يد يده عشرة دراهم وانه سكنها الذي
 في يد يده يكره وعواهما ويقول الدار لي فانها باخذ ان الدار بينهما واخذت
 عشرة دراهم يكون بينهما استحقاقا في القياس باخذ كل واحد منهما عشرة
 دراهم من دعوى المالك بسبب مدعى دعوى فاضح فان ادعى على رجل انه اكرهه
 بالتخفيف بحسب الوالي والضرب على ان سناج منه خاتونا واما بينة واما
 المودع بينة بانه كان طابعا فيمنه الطواغية اولى من اكرهه مثل الاحكام
 سقط احد مصرعي بالسناج فادعاه المودع والسناج فالقول للمدعي بالدار
 وان اقام البينة بينة المتأجر اولى وجيز ولو اقام الاجر البينة انه اشترى
 الى المتأجر بعد ما اجمعه منه واما للسناج البينة ان المتأجر كان في الاجر

مطل
 دعوى الشفع والمشتري

مطل
 دارني يد رجل ادعاهما

الأكبر بالوالي والضرب

مطل
 سقط احد مصرعي بالسناج
 المتأجر

منه نكول دعوى صاحبه

هذه المدة ولم يجب على الراج فبينة الراج اول من دعوى للامانة رجل ساجو
او دابة او غنم او لم ينصف المتنازع بعد حتى اختلفا فادعى المتنازع ان
الراج عشرة دراهم وقال الراج عشرة دراهم فانها يتخالفان فانهما يتكفل
لرفع دعوى صاحبه ويدعي المتنازع ان حلفا نصح القاضي العقيد بهما وبها
اقام البينة قبلت بينة وان اقام البينة بغير بينة الراج لانه ثبت
نفسه اذ قال المتنازع ارجني شهر من عشرة دراهم وقال الراج لابل شهر
واحد بعشرة دراهم فانهما اقام البينة قبلت بينة وان اقاما جميعا
بينة المتنازع وان اختلفا في الراج والمدة جميعا ادعى الراج والمدة
جميعا فقال الراج ارجني القصة بعشرة دراهم وقال المتنازع لابل
الكوفة بخمسة دراهم فانها يتخالفان فاذا اختلفا بغير العقد بينهما فانهما
اقام البينة قبلت بينة وان اقاما بغير البينتين جميعا يقض بالزيادة
الراج بينة الراج ويقض بزيادة المسافة بينة المتنازع وانها رادى
كلف صاحبه او لا هذا اذا اتفقا ان الراج كله دراهم او دنانير فان اختلفا
في البينة فقال الراج ارجني هذه الدابة الى البصرة بدينار وقال المتنازع
لا بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما اقام البينة قبلت وان اقام البينة
يقض الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصة على النصف من بغداد
الى الكوفة يقضى الى القصة بدينار بينة الراج ومن القصة الى الكوفة بخمسة
دراهم بينة المتنازع ولو دفع الى صباغ ثوبا بصفة امره بالعصر ففعل
اختلفا في الراج فقال الصباغ عمدة بدرهم وقال رب انوب بدرهمين
فانهما اقام البينة قبلت وان اقاما بغير بينة الصباغ رجل كسب
سغينة رجل من نمر الى اميد بخمسة دراهم وقال له اكسبتا بدينار
لاحفظ السكان الى اميد بعشرة دراهم يكلف كل واحد منهما فان اختلف الراج
لاحد هما على صاحبه ان اقام البينة كانت بينة الراج هو الملاح اولي

وان اقاما يقض بالبينة جميعا

يقض

يقض له بالراج على صاحبه السغينة والراج عليه صاحب السغينة رجل قال الراجنا
اركنه بغلام من نمر الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل سناجوت
لا بعشرة الى فلان بدينار بخمسة دراهم فانه يكلف كل منهما فان اختلفا يجب
شيء وان اقاما البينة كانت البينة بينة صاحب الغلام من قاضي فان
كسب السغينة ولو زنت امرأة او سرقت وقصد زوجها على انكاف عضوها
او يطلقها على ما لم يوطئت له ما لها فطلقها ودفع رجليه بلباسي لانه يجمع الاكرام
ولو انكر الزوج بذلك فالقول قوله وان اقام البينة بينة المرأة او ولي
من جامع الفتوى ادعى البينة مكرها فبغيرها الموهوب له على اخذه الموهوب
طوعا قيد من الفصل العاشر من الفصولين ادعى بينة عين ونقصة من
ذوال اليد وادعى ان ذوال اليد رهنها اياه وقبض به بينة مدعى الرهن
اولي هذا اذا لم تكن البينة مشروطة بموضع وان كانت مشروطة بموضع
مدعى البينة اولي من دعوى شرح المجمع قلت وولت المسئلة على ان بينة البيع
من بينة الرهن فتأمل لو ادعى احد هما بينة وقبضه من زيد وادعى الآخر
شراؤه من زيد ولم يورخا او ارخا سواء فاشترى اولي لو ارخا احدهما
لا الاخر فالمرح اولي ولو ارخا واحدهما اقدم فهو اولي ولو كان العين
بيدهما فهو بينهما الا ان يورخا واحدهما اقدم فهو الاقدم والصدقة
مع الشراء كالبيعة مع الشراء ولو اجتمعت الهبتان فحكم ما اجتمع الشرائع
والحكم فيه ان المدعى لو كان بيدهما فبغيرها على الشراء من واحد لم يورخا
او ارخا سواء فهو بينهما ولو ارخا احدهما لا الاخر فالمرح اولي ولو ارخا
واحد هما سبق فهو اولي ولو في يد احدهما فهو كدعوى خارج مع ذوال اليد
اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شرائع ولو اجتمع
نكاح وهبة او برهن او صدقة فالنكاح اولي اقول لو اجتمع نكاح وهبة
فكسب ان يمين البينتين لو استونا بان يكون مكرهة لزوجها وللآخر بان

مطلوب ولو زنت امرأة او مدعى قد قصد
زوجها على انكاف عضوها
او يطلقها على ما لها
دفع رجليه بلباسي

مطلوب لو اجتمع نكاح وهبة

بهما من المتكسرة فيسعى ان لا يطلب بنية الهبة حذرا عن كذب
 المؤمن ومجلا على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرضا مع النكاح
 وفي كل هذه الصور لو اذنا واحد هما اقدم فهو اولى ولو كان العاين اقدم
 فهو اولى الا ان يورثا وتاريخ فخر سبقت فهو الخارج ولو كان بيدهما
 فهو بينهما الا اذا سبق احد هما تاريخا فهو له ولكن يذاع الشراء للهبة
 والصدقة مستقيم اذا اشروع الطاري لا يفسد الهبة والصدقة على عليه
 الغنوى اما في المهر فلا يستقيم اذا اشروع الطاري بفسده فيسعى ان يقض
 بالكل المدعى الشراء فيما اجتمع رهنه وشرا لان مدعى الرهن اثبت رهنه
 بالبيع فترد بنية فصار كان مدعى الشراء تعذرا باقائه البنية وهكذا
 جعل خوار زاده الهبة مع الشراء قال ما يصح ان يقض بينهما لو كان المدعى
 مما يحتمل القسمة اما المحدث فيقضى بكل مدعى الشراء طام في الرهن ثم قال الصبح
 في الهبة ان يقض بينهما اصل القسمة او لا اذا اشروع الطاري لا يفسد الهبة
 والصدقة في الصحاح يقضى الرهن بهذا الواجب اتفق المحدث من جهة واحدة
 مختلفين فلو ادعى من جهة اثنين يتبين مختلفين بان ادعى احد هبة والا
 شرا لو كان العاين بيد ثالث او بيد هما او بيد احد هبة او بيد
 مطلقا او لكل منهما ثبت الملك المطلق للملك ثم ثبت الاشتغال بالثالث فيكون
 المالكين ادعى ملكا مطلقا او برهنه في كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق
 انه يقضى بينهما فكذلك انما عين بيده برهنه او انه شرا من زيد برهنه
 او ان بكر او هبة فهو بينهما ولو برهنه على التلق من واحد فالشراء اولى
 او تصادقا انه لو احدث في النزاع في السابق فالشراء سبق لانه لما بين
 سبق احد هما جعلها كأنها وتعا معا ولو تعارنا كان الشراء اسبق فثبوت
 من الهبة لانه لا تصح الا بالقبض في البيع برونه من الفعل فانما القسمة
 ولو ادعى رجلا ان اقام احد هما البنية على الهبة والقبض من رجل اقام

مطلق
 يتبين مختلفين

البينة

البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فما سواه ان كان شيئا يحمل البينة
 عند اية جنيته لا يقض بشيء وقيل انه يقض لهما عند الكل قال بعضهم لا يقض
 بشيء عند الكل في اول فصل في دعوى المكسب من دعاوى قاضي خان رجل
 وترك مالا فادعى بعض الورثة عن من اعين التركة ان المورث وجبها منه في
 القصة وقبضه بقبضة الورثة قالوا ذلك في المرض كان القول لمن يدعى الهبة في
 المرض وان اقاموا البينة في القصة اولى في اخر فصل فيما يتعلق بالنكاح
 من المهر والولد من دعاوى قاضي خان **كتاب النكاح** اقام المستعبر البينة انه رد العارية
 و اقام المعبر البينة انها نفقت بعد ما باور الموضع المسمى بنية المعبر اولى من المعبر
كتاب الودعة رجل في يديه وديعة لرجل في رجل ادعى انه وكل للودعة
 في قبض الودعة وكله في ذلك منذ سنة و اقام البينة فاقام الذي في يديه الودعة
 بنية ان الموكل اخرج من بين الوكالة قبلت بنية وكذا لو اقام البينة
 ان شهود الوكيل عيبت قبل ذلك منه ادعى دارا في يد رجل انها لافعال الذي
 عليه نصفها الى ونصفها وديعة عندي لفلان ولم يقر البينة على الودعة
 فاقام المدعى البينة على دعواه ثم اقام المدعى عليه البينة ان نصفها وديعة لفلان
 عنده بطل دعوى المدعى في النصف وهن بطل في الكل قال بعضهم بطل قال
 رضي الله عنه وفيه نظر اشرفه جامع الى انه لا بطل في الكل رجل ادعى
 في يد رجل انها لافعال اقام المدعى عليه البينة انها وديعة عنده لفلان اثبت
 عنه دعوى المدعى فان حضر فلان فسلم المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعى
 الاول دعواه على المقر له فاجاب انها وديعة عنده لفلان اخبر قبل
 بنية وتندفع خصومة المدعى **باب** ما بطل دعوى المدعى قبل القضاء
 من دعاوى قاضي خان ولو قال ذوا اليد انه في يدي ولم يرد فيه
 المدعى على انه لم يرد فيه ذوا اليد على الايداع لا يسمع لو قال ولا هو
 في يدي الا انه وديعة يسمع جامع الفصولين اذا اقام رب الودعة

مطلق
 بنية المعبر اولى

مطلق
 بطل دعوى المدعى في القصة

مع
 فندفع خصومة المدعى

البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضبايع
 فمذه المسئلة على وجهين الاول ان يجحد المودع بان يقول المودع لم يودعني
 وفي هذا الوجه ضامن وبينة على الضبايع مودودة سواء شهد شاهد على الضبايع
 قبل المودع او بعده والوجه الثاني ان لا يجحد الابداع وانما يجحد المودعة قال
 فان لم يمسك عندى ودبعة ثم اقام البينة على الضبايع قبل المودع فلا ضمان
 مستثنى الاحكام لو قال المودع ردوت المودعة اليك وضاعت عندي انكر المودع
 وقال لا بل انكفتها فالتقول للمودع مع بينة وبينة بينة ايضا لان بينة
 المالك قامت على نفى الرد وبينة على النفي لا تقبل وجب قبيل بينة المالك
 اولى لانه ثبت الضمان ذكره في الفصول اذ في احد النماجرين على يدك
 غضبت هذا معنى والاخر اذ في انا او دعت هذا الشيء عندك وجرها
 بنصف بئرها كاستوا بها فان المودع ان جحد المودعة صار غاصبا صريح
 الشريعة **باب** دعوى الرجلين ولو اقام احد هما البينة على الابداع فيما
 يدفانث واقام الاخر البينة على الملك المطلق يقضي للمدعي الابداع **باب**
 تزيج البينات من دعوى الزوجين **باب** اذ في دار في يدي رجلها كذا
 من ذى اليد كذا او نقد الثمن وقبضها واقام ذى اليد البينة انها الضمان
 الغائب او وعينها تقبل بينة المدعي عليه تندفع عند الخصومة من فصل
 دعوى الملك بسبب من دعوى فاضحى فان **باب** الغصب اقام الغاصب
 على رد المقتضوب الى المالك واقام المالك البينة علم ان الغاصب المقتضوب
 ضمن الغاصب اقام المالك البينة انه مات المقتضوب عند الغاصب اقام
 الغاصب البينة انه مات عند المالك فبينة الغاصب اولى من غصب الزوجين
 اقام احد هما البينة على الغصب فيما يدفانث واقام الاخر البينة على الملك
 المطلق يقضي للمدعي الغصب **باب** تزيج البينات من دعوى الزوجين
 عند يد رجل اقام رجلاان عليه البينة احد هما بنصف المودع

ملاحظة
 والبينة على النفي لا تقبل

ملاحظة
 ادعاء احدى صاحبي

فهو بينهما كاستوا بها في الاستحقاق **باب** ما يدعيه الرجلان من الهدية او من ائتمارها
 ائتمار وعصها منه ذى اليد فظهر ذى اليد انها كانت ائتمار فلان وقد حرمنا وانا
 تزوجتها فهو دفع من الفعل العاشر من الفصول رجل اقام البينة على رجل انه
 غصب منه بئرا لجا ربة اليوم واقام اخو البينة على ان هذا المدعي عليه غصب منه
 لجا ربة منذ شهر قال محمد في القياس قول ابي حنيفة هي للذي اقام البينة الوقت
 الاخر وبضمن المدعي عليه فبينة صاحب الوقت الاول في قياس قول ابي يوسف هي
 للذي اقام البينة على الوقت الاول لا يضمن لما ذكره من فصل دعوى المنقولين
 فان وفيه ايضا رجل غصب من رجل شيئا فاقام المقتضوب منه البينة على الغصب
 فادعى الغاصب الى المقتضوب منه اقرانه للغاصب هل قبل بينة الغاصب الغصب
 بين او بامره القاضى بيمين الغصب المدعي ثم يئتمار البينة بعد ذلك على ما اذعن من
 الاقرار قال محمد ان اذعن ان البينة حاضرة قبل بينة واقرت الغصب بديه ولو كان
 المقتضوب دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب عدم الدار واقام الغاصب
 بينة انه رد باعم صاحبها كانت بينة وصاحبها اولى ولو اقام البينة انها
 مات عند الغاصب اقام الغاصب بينة انها رد بافادت عند صاحبها قال
 ابو يوسف بينة صاحبها اولى وقال محمد يقضي بينة الغاصب او قال صاحب
 الارض غصبها منه مينة وقال ذى اليد غصبها بغير مينة ثم احدث البناء واقام
 البينة كانت بينة الغاصب اولى من دعوى فاضحى فان **باب** الزوج
 رجلان انا ومات المخرج فاقام اولياؤه بينة انه مات بسبب الجرح واقام
 الغاصب بينة انه برئ ومات بعد عشرة ايام فبينة اوليا المقتول اولى من الجرح
 في ذلك ان بينة الموت من الجرح اولى من بينة الموت بعد البر من شهادهات
 الدرر والفر ولا يخفى انه موافق لما ذكره صاحب القنية **باب** البينات المتضاربة
 وعنده بعضهم بان بينة الاوليا ومينة الغاصب باقية لكنه في الفصول
 صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى علم اخو انه ضرب بطن امته

مطلوب دفع المدعى عليه دعوى المدعى

مطلوب بينة الصحة وبينة الموت

مطلوب ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء

ومات بضربه فقال المدعى عليه في الرفع انها خربت الى السوق بعد الضرب لا يصح
الرفع ولو اقام البينة انها صحت بعد الضرب لا يصح الرفع ولو اقام البينة انها صحت
بعد الضرب لا يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرر فيبينة الصحة
اولى وكذا في البينة الزينة ومثله الاحكام وفيه القاضل بالسوء ورجل ادعى
على رجل انه قتل اخاه عند اقام البينة فادعى القاتل ان للمقتول ابنا وان قد عفا
عنه قال القاضي بامر باحضاره واحضار شهوده في القاتل رجل عاين
فشهد ان هذا الرجل ابن المقتول انه قد عفا عنه قال قبل شهادتها
ونثبت النسب وان كان الرجل حيا فادعى بطلان القضاء **باب** ما يبطل
دعوى المدعى قبل القضاء ومن دعاوى قاضي خان ادعى انه قتل اباه يوم كذا
فبرهن خصمه ان اباه كان ميتا في ذلك اليوم لا تقبل بينة موته من القتل
من الفصولين ادعى على رجل انه امر ضيفا ليضرب حماره ويخرجه عن كرمه
فضربه الصبي حتى مات واقام عليه بينة واقام المدعى عليه بينة ان ذلك
حتى لا تقبل بينة المدعى عليه لانها قامت على النفي مقصود من باب ما
الشهادة من الغيبة **كتاب الاقرار** لا اقر لو اشرت ثمرات فقال المقر
اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فاقول قول الورثة والبينة بينة
المقر له من شهادات مثله الاحكام اذا ادعى المقر له الاقرار عن طوع
والاخر عن كره فيبينة الكره اولى **كتاب الطوع** مثله الاحكام رجل ادعى
في يد رجل مناعا او دارا انها له واقام البينة وقضى القاضي له فلم يقضه
حتى اقام الذي في يده البينة ان المدعى اقر عند غير القاضي انه لاصح له
فيه ان شهدوا انه اقر بذلك صح قبل القضاء وبطل القضاء وان شهدوا انه
اقر بعد القضاء لا يبطل مع القضاء من فصل كذب الشهود من قاضي خان
رجل ادعى على رجل الفاء واقام البينة وقضى القاضي بالمال ثم اقام المدعى
عليه البينة ان المدعى اقر قبل القضاء ابنة ليس عليه شيء يبطل عنه المال

من فصل

مطلوب دلتان القضاء

من فصل دعوى المتقول من دعاوى قاضي خان دار في يد رجل ادعى انه ورث
منه الدار من ابيه واقام ذو اليد البينة ان اباه المبيت كان اقر ان الدار ليست
لادى وقال كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطل بينة المدعى ودعواه **باب**
ما يبطل دعوى الذي قبل القضاء ومن دعاوى قاضي خان ادعى ان ثمنه ابي جبر
فبرهن خصمه ان اباك اقر انه ملك بسمع المدعى فلو برهن المدعى ان اباك اقرت
انه ملك ابي بسمع ايضا لانه كما يصح المدعى يصح دفع المدعى وقد عارض المدعى
فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ارجح المدعى عليه اقرار المورث ولم يرد
المدعى تقبل بينة المدعى من الفصل العاشر من الفصولين رجل ادعى غنا في رجل
انه له وان صاحب اليد اقر له به فاقام البينة على ذلك فاقام المدعى عليه بينة
ان المدعى استعجه من بطلت بينة المدعى ويندفع الخصومة غرضي البينان
كل واحد منهما اقام البينة على اقرار صاحبه انه لا فطنت البينان لمكان
التعارض فنزك العيين في يد المدعى **باب** ما يبطل الدعوى قبل القضاء
من قاضي خان ادعى غنا في يد رجل فاقام ذو اليد بينة على اقراره في رجاءها
صح ولو اقام كل واحد بينة على اقرار صاحبه لم تحضر ما يقتضي لدى اليد من
دعاوى جامع الفتاوى ادعى على رجل ستمه وناشر فقال المدعى عليه
ابرأني عن هذا المدعى واقام بينة واقام المدعى بينة انه كان اقر بينة
دنا بغير بعد براء اياه فقبل تقبل بينة المدعى في دفع المدعى وقيل لا تقبل
يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذلك لا يضر القبول والتقدير
في ابراءه لا يصح والا فصح **باب** البينتين المتضادتين من الغيبة ادعى
عليه ضيعة واقام بينة تقبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقر بنصف من
الضيعة واقام بينة وقضى القاضي له بالنصف وسأله اليه ثم اقام رجل بينة
انني اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه فقبل اقراره كذبته بغير
تقبل القضاء له اقام ذو اليد رفعا بينة حاصلة ان المدعى عليه اقر قبل

مطلوب فطنت البينان لمكان التعارض
فتم كذا الغيب في يد ذي اليد

شر انك بينة انه لا حق في هذه الضبعة فحق القاضي بطلان دعوى البيع فلا
 يبطل حكمه في النصف الذي حكم به المدعي ودفعه هذا مسموع قال الباقر ومالك
 ليس برفع لانه يمكن ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتجدد الحق من
باب الدفع في الدعوى من الغيبة وفيه ايضا ادعى عليه ما لا مطلقا واقام
 المدعي عليه بينة على اقرار المدعي انه استوفى من هذا المال كذا ورهنا لا يبطل دعواه
 فيما سوى ذلك جالس في بيده وراعي وجلس ادعى انها له اشترى بامن ابدا في
 اليد فقال في اليد بين الدار ما كانت لا با فطاول لم يكن له فيها حق قط فلما اقام
 المدعي البينة على ما ادعاه اقام ذو اليد البينة ان اباه اقر في صحة انها باقت
 بينة من **باب ما يبطل دعوى المدعي قبل قبض** ان الغيبة ادعى ما لا يبرهن خصمه انك
 اقرت بالبراءة فبرهن المدعي انك اقرت بهذا الحكم المأل بعد اقراره بالبراءة
 بل يدفع دعوى المدعي عليه جالس شيخ الامام برهان الدين لا يدفع لوجهين
 انك اقرت بعد دعواك اقر اري بالبراءة تقبل الفرق انه لما قال بعد اقراره
 بالبراءة تقبل وصار مقرا في اقراره من بعده الاخر بخلاف ما قال بعد دعواك
 اقر اري بالبراءة لانه لا يقض الاقرار بها ونظر يا ادعي دارا غايه
 وبرهن خصمه ان ابك اقر انه ملكي فبرهن المدعي ان خصمه بعد اقراره في
 اقراره ملك ابني من دفع شيخي ان يكون على قبض من الفصل العاشر
 من الفصولين **باب الفصل** اذا ادعى احد هما الصلح عن طوع واوحي
 الاخر عن كره فبينة مدعي الكره اولى من شهادات الغيبة وجلس ادعي
 عينا في تركه ميت واقام البينة ثم ان وارثا اخرج الذي اقيم عليه
 البينة صالح المدعي على بعض ادعي بان ادعي مائة دينار والصلح على عشرين
 فلما طالب بدين الصلح اتي البينة وقال قيم البينة ان مورثه اداك هذا المال
 ودعواك باطل ولم يقع الصلح صحا ان كان مدعي الا بغير المصلح ليمنع المدعي
 اما لو اراد هذا المصلح ان يعتم البينة عم هذا الدفع لا يسمع مشتمل الاحكام

مطالع
 باب الصلح

مطالع
 بينة الكره اولى
 من بينة الطوع

باب الرهن

باب الرهن اذا اخلف الراهن والمقرن في قيمة الرهن بعد اقراره فان قال
 للمقرن والبيته للراهن قال المقرن اخذت الا اودع رهنه والراهن واكثر الراهن
 الرهن او كفا بينة فالبينة للراهن قال الراهن رهنك هذه العين وقبضها
 منه والعين قايمة في يد المقرن وهو مشرك او قال فبينة عينا اخرى فقول
 والبينة للمقرن لا تقبل بينة الراهن وان كانت العين بائنة فالبينة للمقرن
 اذا كانت قيمته ما يدعيه الراهن وجيز برهن كل منهما انه ارثه وقبضه ولو
 كان الرهن بيد الراهن لم يحكم له لو اصر منها قبا سا ولو برهن احداهما انه اول
 او ارضا فاولاها وقتا ولو كان بيد احداهما فاولاها الا ان برهن الاخر انه
 اول من الفصل الثالث من من الفصولين اذا اخلف الراهن والمقرن فقال
 الراهن رهنك في يدك وقال المقرن رهنك في يدك بعد ما قبضت حكم الراهن
 فالقول قول الراهن والبينة بينة ايضا ولو قال المقرن رهنك في يدك قبل
 ان قبضه منك حكم الراهن فالقول للمقرن والبينة بينة الرهن تنم الفتاوى
 لو قال المقرن رهنك الرهن عند الراهن قبل ان قبضه كان القول قول الراهن
 بينة ولو قال المقرن رهنك من بين الثوبين وقبضها وقال الراهن رهنك
 احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينة الراهن ولو رهنه عند فاعو فقال
 الراهن كانت قيمته يوم العقد الفا ودرهم بالاعو ودرهم ثمانية نصف
 الدين وقال المقرن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة ودرهم بالاعو
 ربع الدين كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يبرهن باللفظ
 الا ما ياب وي الفا واكثر والبينة ايضا بينة قاضي خان ولو اقام الراهن
 بينة الى رهنه مسليما قيمته عشرة اكر رهنه عبد امعيا قيمته خمسة
 قيمته الراهن اولى **باب البنتين المتضادتين** من الغيبة ادعى
 عينا في يد اخر فبرهن احدهما انه شره من زيد وبرهن الاخر انه شره
 من زيد ولم يورثا او ارضا فاسودا فالشرى اولى ولو رخن احداهما

مطالع
 باب الرهن

مطالع
 اختلاف الراهن
 والمقرن

مطالع
 البنتين المتضادتين

مطل
ولو اخرج واحد منهما اقدم
فهو اولى

فالمخرج اولى ولو اخرج واحد منهما اقدم فهو اولى ولو كان العين في احدى
فهو اولى الا اذا سبق نزع خارج فهو الخارج من الفصل الثامن
من الفصولين اذا اقام البينة وواليد على بيع داره من فلان بالثمن
واقام فلان البينة انه ارثها منها منه جسمه في مجادى في البينة البيع اولى
عندهما وقال محمد بينة الرهن اولى من درر الجار والمجوع **كتاب المزارعة**
رجل من فريضة وبذر ارضه جازية فزرعها العامل واخرجت زرعها
فقال للمزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث
كان القول لصاحب الارض مع بيمنه لانه يكثر زيادة الاجر لا بخالفان
لان فائدة الخلف الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ واثباتها
اقام البينة قبلت وان اقاما البينة يتوقف بينة المزارع لانها تثبت الزيادة
وان اختلفا قبل الزرع بخالفان وتزاد المزارعة واثباتها اقام البينة قبلت
وان اقاما البينة يتوقف بينة المزارعة وان كان البذر من قبل العامل وقدر
اخرجت الارض زرعها واختلفا مع هذا الوجه كان القول لولا العامل بيمنه
ولا بخالفان واثباتها اقام البينة قبلت وان اقاما البينة بيمنه من يد
منه وان اختلفا قبل الزرع خالفوا في ادراج من فريضة الى رجل ارضه زرعها
يبذره ويقره على ان يخرج بينهما فلما حصل ربح قال صاحب البذر شرطت
لك عشرة اشهر من فريضة وقال المزارع بل شرطت لي نصف الخارج كان القول
قول صاحب البذر والبينة بينة الاخر وان لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع
فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الارض شرطت لي
عشرة اشهر او الى عليك اجر الارض كان القول قول المزارع لان رب الارض
يدعي عليه اجر الارض وهو يكثر وان اقاما البينة كانت البينة بينة المزارع
ايضا قاضي خان ولو اختلفا في جواز المزارعة وفاديا ادعى احد المتفقين
وادعى الاخر اقضه معلومة فالقول للمدعي الف وقيل المزارعة وبعد القول

مطل
كتاب المزارعة

مطل
كان القول لصاحب الارض
مع بيمنه

مطل
كان القول للعامل
مع بيمنه

مطل

مطل
جواز المزارعة وسواء

لهاج

لصاحب البذر ادعى الفادى ولو اقام البينة بيمنه مدعى الجواز في حالين لو كان
البذر من رب الارض فقال شرطت لك النصف وزيادة عشرة اقضه وقال
العامل النصف فالقول للعامل والبينة لرب الارض سواء اختلفا قبل الزرع
وبعد ما وجز ولو اقام البينة على ارض فيها زرع فقطع القاضي له ثم ان
المدعي عليه ادعى انه غرس الاشجار وقد كانوا اشهدوا بالارض لا غير منع دعواه
ولو شهدوا بالارض والغرس ايضا لا من دعوى جامع الفنا وى **كتاب المزارعة**
المضاربة لو قال رب المال اذني البينة لرب المال من قاضي خان وفي الجوز لو
قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فان كان بعد ما تعرف
فالقول لرب المال والبينة بيمنه ايضا والمضارب حاضرا من وقيل التعريف
فالقول ولا ضمان عليه اي القابض ولو اختلفا في قدر ما شتر طامن الرج
للمضارب فالقول لرب المال مع بيمنه والبينة للمضارب ولو قال رب المال
دفعت مضاربة في الطعام خاصة وقال المضارب ما سويت لك تجارة بعينها
فان كان قبل التعريف لا يكون للمضارب في العموم وان اختلفا بالتعريف
فالقول للمضارب والبينة لرب المال وان اتفقا على المضاربة خاصة اختلفا
في جنس التجارة فالقول لرب المال والبينة للمضارب ولو قال المضارب ابرتن
بالنقد والنسيئة وقال رب المال ابرتنك بالنقد فالقول للمضارب والبينة على
التخصيص انتهى ولو اختلفا للمضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال
المضارب قسمنا بعد قبض رأس المال واخر رب المال قبض رأس المال كان
القول قول رب المال ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب
ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فقال المضارب
لا بل شرطت لي ثلث الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه
مضاة والنقد لانه يكثر زيادة بدعيها المضارب والبينة بيمنه المضارب
لانها قامت على اثبات الزيادة ولو قال رب المال شرطت لك نصف الربح

مطل
يسمح دعواه

مطل
كتاب المضاربة

مطل
واختلفا في سبب التعريف
فالقول لرب المال

وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او ثلثه طي شيا ولي اجماع للملك
 القول برب المال لان المضارب يدعي اجماع في الزمة وهو نيك وان اقام
 البينة فالبينة بينة المضارب لانها قامت على ثبات الاجماع في ذمة الاجر
 ولو قال المضارب اقرضتني وقال برب المال مضاربة او بضاعه كان القول
 قول برب المال وان اقام البينة فالبينة بينة المضارب من مضاربة فحسب
 خان اذا اختلف برب المال مع المضارب فقال المضارب ردت عليك المال
 بعد ما اتسمن واكثر برب المال كان القول قول برب المال وان اقام البينة اقام
 برب المال على ان المضارب اقرانه لم يرد عليه راس المال اقام المضارب البينة
 على اقرار برب المال انه قد عليه راس المال فحكم بعم وجوه ان ارجا وتاريخها
 اسبق من الاخر يقضه لآخر التاريخ وان ارجا وتاريخها سواء او اطلقا
 يقض بينة المضارب من فصل دعوى المتقاول من دعوى قاضي خان **في الشركة**
 ولو ادم احد المتضاربين رجلين يشتركان عيلاهما وتسمى جسما العبد والنمى
 وقد افرق المتقاولان عن الشركة فقال الامم يشتركان به بعد التفرق فهو كونه
 قبل التفرق فهو بينا كان القول قول الامم والبينة بينة الاخر ان اقام البينة
 وان قال الامم يشتركان به قبل التفرق وقال الاخر يشتركان به بعد التفرق كان القول
 قول الذي لم يدم والبينة بينة الامم ولو كان هذا في شركة العنان فهو كذلك
 رجل ادعى على رجل انه شريكه وحججه المدعى عليه ذلك في المال في يد جاحض فاقام
 المدعى البينة وشهد الشهود انه معاوضة وان هذا المال الذي في يديه من
 شركتها او قالوا هو بينهما نصفان ولم يقولوا ذلك في كنههم شهدوا انه معاوضة
 فانه يقض للمدعى بنصفه اما اذا شهدوا انه معاوضة وان المال بينهما
 او شهدوا ان المال من شركتهما فقط به لان المعاوضة تقضي المساواة
 في المال اما اذا شهدوا انه معاوضة ولم يزدوا على ذلك قال شيخ الاسلام شمس
 السرخسي في الاول ولو يقض بالمان بينهما لانهم قالوا هو معاوضة وقصة

مطله
 اذا اختلف برب المال مع
 المضارب

مطله
 كتابة الشركة
 حانة

المعاوضة

المعاوضة المساوات في مال الشركة واذا قضى بما في يدها فلول المدعى
 عليه اقام البينة على ان المال ميراث من مورثه او هبة او صدقة من غير المقض
 له ان كان شهود المدعى يشهدوا انه معاوضة وان المال الذي في يديه بينهما
 نصفان لا تقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان
 شهود المدعى يشهدوا انه معاوضة ولم يزدوا على ذلك ذكر شمس الابنة
 السرخسي في حقاها وعم قول الجي يوسف لا تقبل بينة المقض عليه وعم قول
 محمد في هذا الوجه تقبل بينة المقض عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك في حقاها
 شهدوا ان المال الذي في يديه من شركتها او هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه
 ولو ان المدعى عليه ادعى عينا انه له خاصة وسحب شركته منه خصته واثم البينة
 على الهبة والتبعض قبلت بينة وان رجلا ادعى عبدا في يد رجل انه شريك في
 في هذا العبد واثم البينة وقضى له بنصف العبد فادعى ذو اليد بعد ذلك انه ميراث
 له من ابيه لا تقبل بينة الا ان يدعى التلقي من المقض له واذا مات المتقاضي
 والمال في يدها في ميراثها فادعى ورثة الميت المعاوضة وحججه على قاطبة
 البينة ان اباهم كان شركته معاوضة لا يقض لهم مما بد على الا ان يعيذوا بالبينة
 انه من شركته ابيهما او يعيذوا بالبينة ان المال كان في يد الميت في حياته قبلت
 بينة الوارث ولو كان المال في يد الورثة وهم كجدة ون الشركة فاقام البينة
 عم شركته المعاوضة واثم ورثة الميت ان اباهم مات وترك ميراثا
 من غير شركته بينهما لا تقبل بينة الورثة ويقض بنصف المال للمدعى في قول
 ابي حنيفة او في قول محمد تقبل بينة الوارث عم الميراث قاضي خان **في الشركة**
 لو اقسما دارا واخذ كل واحد طائفة وادعى احداهما بيتا في يد الاخر وقضى في
 واثم البينة اخذ بينة المدعى ولو اختلفا في قدر حايطين النيبين فقال
 كل واحد هذا النيب ادخل في نصب صاحبه واثم البينة قضى لكل واحد منهما
 باطله الذي في يد صاحبه من الوجز **في الشركة** اذا اثنان عاثنان

اليد

مطله
 باب القسم

في الدعوى

مطله
 باب التساوي

صاحب الترخ من الهداية رجلا ان اقام كل واحد منهما بيته عم دار
 انها بده ولم يوزع ذوا اليد منها جعل في كل واحد نصف المسمى به قال
 اقام احد هما البيته بدتبت ليد وصار هو المسمى عليه وان لم يوزع لوانهما
 بيته فعلى كل واحد منهما العيين فان خلفا توقفت هذه الدار الى ان يعرف
 حقيقة الحال فان لكل واحد منهما لا يقضى للمخالف باليد ولكن يمنع ان كل من
 التعرض لهذه الدار ولو اقام ذوا اليد البيته انها في يده منذ سنتين واما كانه
 انها منذ سنة تقضى للخارج خارج وذو اليد اقام ما البيته عم ملكه مطلقا وانما
 ونما ربحهما سو او يقضى للخارج صاحب اليد اقام كل واحد منهما البيته انها ذرة
 يقضى لكل واحد عا في يد صاحبه ولو اقام احد هما البيته عم الارث والاخر عم الملك
 المطلق يقضى بينهما نصفان اقام احد هما عم الارث والاخر عم التملك موقوف
 مدعى الارثة بسبب حق التملك ادعيا ملكا مطلقا في عين في ثلث
 فادخلها وتاريخ احد هما سبق فالكسب اولى الا في رواية عن محمد بنهما
 وان اخرج احد هما ولم يوزع الاخر فعند ابا حنيفة يقضى بينهما ولا عبرة
 بالتاريخ وعند ابا يوسف المورخ اولى وعند محمد الميرم اولى فان كان
 العيين في يد احد هما ولم يوزع او اخرج او تاريخهما سو اذ فان تاريخ اولى
 فان كان تاريخ احد هما سبق فهو اولى عندهما وقال محمد بنهما
 وان اخرج احد هما ولم يوزع الاخر او اخرج التاريخ سنة وشكر شهود
 ذى اليد في السنة والسنتين وارج ذو اليد سنتين وشكر شهود خارج
 في ان تاريخ يقضى للخارج عندهما وعند ابا يوسف بيته صاحب الوقت اولى
 وان كان العيين في ايدهما وارج تاريخ احد هما سبق فعند محمد بنهما
 تاريخا وعند محمد بنهما وكذا لو ادعيا تملك الملك من اثنتين بالمرات
 وبالشرا وان ادعيا تملك الملك من واحد والعين في يده فهو بينهما
 الا اذا كان تاريخ احد هما سبق فهو له وكذا ان اخرج احد هما ولم يوزع

مطلوب
 فان خلفا توقفت هذه
 الدار الى ان يعرف
 حقيقة الحال

مطلوب
 ولو اقام احد هما البيته
 على الارث والاخر عم الملك
 المطلق يقضى بينهما نصفان

مطلوب
 فان تاريخ اولى

مطلوب
 شك في سنة في السنة
 اولى في السنتين

الاخر فهو للمورخ بالاجماع وان كان العيين في يد احدهما يقضى لذى اليد
 ان يوزعها وتاريخ احد هما سبق فهو لاسبقهما وان كان في ايدهما وارج
 وتاريخ احد هما سبق فهو لاسبقهما دار في يد ثالث ادعى رجل كل الار
 والاخر نصفها واقاما البيته فعند ابا حنيفة لصاحب الجميع ثلثة اربعة
 النصف ربعها وعند صاحب الجميع ثلثا او لصاحب النصف ثلثها وان
 كانت الدار في ايدهما يقضى بالثقل لصاحب الجميع ولو ادعى رجل جميعا والاخر
 ثلثها والاخر نصفها واقاما البيته فعند ابا حنيفة لصاحب الجميع سبعة من ثلثي
 ولصاحب الثلثين ثلثة ولصاحب النصف سهران وعندهما الدار بينهم على
 ثلثة عند صاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب النصف
 ثلثة خارج وذو اليد اقام كل واحد البيته على نتائج حيوان في ملكه
 لذى اليد ولا عبرة للتاريخ مع النتائج الا اذا ارجا وقتين مختلفين
 ووافق سن الدابة تاريخ خارج وان وافق تاريخ فانه يقضى
 للخارج ذى اليد او كان مشكلا او مخالفا يقضى لذى اليد خارجا فاقا
 البيته على حيوان في يد الاخر انه ينج في ملكه يقضى بينهما ارجا ولم يوزع
 الا اذا خالف السن تاريخ احد هما يقضى للاخر وان مشكلا او مخالفا
 يقضى بينهما مدعاوى الوجيز وفي الفصول من الفصل الثامن اعلم ان
 الرجلين اذا ادعيا وبرهنا فلا يجلوا اما ان يدعيا ملكا مطلقا او كرتا
 او شرا وبكل قسم ثلثة اقسام لانه اما ان يكون المدعى في يد ثالث
 او في يدهما او في يد احد هما وكل وجه على اربعة اقسام لانه اما ان لا يوزع
 او يوزع تاريخا واحدا او تاريخا وتاريخ احد هما سبق او اخرج احد هما
 الاخر وجملة ذلك ستة وثلثون فصلا اما لو ادعيا ملكا مطلقا والعين
 في يد ثالث ولم يوزع تاريخا واحدا او برهنا يقضى بينهما لا سنوانهما في
 حجر وان ارجا وتاريخ احد هما سبق يقضى للسبق لانه اثبت الملك في

مطلوب
 دار في يد ثالث

مطلوب
 ولا عبرة للتاريخ
 مع النتائج

مطلوب
 فان تاريخ اولى
 حيوان في يد الاخر
 فانه يقضى
 بينهما

مطلوب
 شك في سنة في السنة
 اولى في السنتين

زمان لا يبايع فيه غيره فقبض بالملك ثم لا يقبض بعده لغيره الا اذا تعلق الملك
 ومن يبايعه لم يتلق الملك منه فلا يقبض له به ولو اخرج احد هما لا الاخر فقبض
 حنيفه لا جرة للتاريخ ويقبض بينهما الا ان توقيت احد هما لا يد على تقدم
 ملكه لانه يجوز ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخر او غير محتمل
 مقارنا رعاية للاصحابين وعندنا يوسف يقضي للمورخ لانه اشبه
 الملك في ذلك الوقت يعني ولم يورخ ثبت في كان غيبا وفي ثبوته في وقت
 تاريخ صاحبه شك فلا معارضة وعند محمد يقبض لمن اطلق لان دعوى الملك
 المطلق دعوى الملك من الامم ودعوى للمورخ مقتصر على وقت التاريخ
 ولهذا يرجع الابعاد بعضهم على بعض ويستحق الرواية المتصلة والمنفصلة
 المطلق اسبق تاريخا فكان ولي هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان
 في يدها فلكذلك الجواب لانه لم يترجح احداهما على الاخر باليد ولا بخطا حال
 الاخر باليد وان كان في يدها قالوا خاسوا او لم يورخا فهو للخارج
 لان بينة اكثر اثباتا وان اخرجوا واحد هما اسبق فهو لاسبقهما لانه وعنده محمد
 انه يرجع عن هذا القول قال لا يقبل بينة ذي اليد على ذي الوقت ولا على غيره
 لان البينة نامنا على الملك المطلق ولم يتغير ضابطه الملك فالكسبي
 التقدم والتاخر في قبض الخارج ولها ان السبق مع التاريخ يمتنع
 الدفع فان الملك اذا ثبت بشخص في وقت قبضه لغيره لا يكون
 الا بالتلفق منه فصارت بينة ذي اليد بذكر التاريخ بقبضه دفع بينة فانه
 على معنى انها لا تصح الابعاد ثبات التلفق منه قبله وبينه على الدفع مقبولة
 وعلى هذا اذا كانت الدار في ايديهما فصاحب الوقت الاول او الذي عندهما
 وعنده يكون بينهما وان اخرج احد هما لا الاخر فعند يوسف يقبض للمورخ
 لان بينة اقدم من المطلق كما لو ادعى رجلا من شره من واحد واراد
 احد هما لا الاخر كان المورخ في اولي وعندنا حنيفه محمد يقبض للخارج ولا جرة

مطلقا
 لا جرة للتاريخ وحيث
 بينهما

لوقت

للوقت لان البينة ذي اليد غائبة اذا كانت بمعنى الدفع رهنه ووقع التمسك
 في معنى الدفع لو وقع الشك في وجوب التلفق من جهة طوازا ان شرطه فانه
 لو وقع الكمال اقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع
 الشك والاحتياط ان ادعى كل واحد منهما الارث من ابيه فلو كان اليها
 في يد ثالث ولم يورخا او اخرجوا خاسوا فهو بينهما نصفان لاستواءهما في اليد
 وان اخرجوا واحد هما اسبق فهو لاسبقهما عند حنيفه وابي يوسف كان
 ابو يوسف يقول ولا يقبض بينهما نصفين في الارث والملك المطلق ثم رجع
 الى ما قلنا وقال محمد في رواية ابي حفص كما قال ابو حنيفة وقال في رواية
 ابي سلمان الجرة للتاريخ في الارث في قبض بينهما نصفين وان اسبق
 تاريخ احد هما لانها لا يدعيان الملك لانفسهما اقول ينبغي ان يكون حكم
 هذا الحكم دعوى الشر من اثنين لان المورثين كبايعين في تنقي الملك
 منهما من لم يقبض التاريخ في الشر من البايعين ينبغي ان لا يعبر التاريخ
 في الارث ايضا فغير الاستكمال على من خالف فشكل التفضع لا باطل على
 الروايتين والحاصل ان اعتبارنا تاريخ التلفق من البايعين مختلف
 الروايات على ما سبق فكذا الارث فلا فرق بينهما في الحكم فلا استكمال
 حينئذ وان اخرج احد هما لا الاخر قبض بينهما نصفين لانها ادعى
 تلفق الملك من رجلين فلا جرة للتاريخ وقيل يقبض للمورخ عندنا
 يوسف ولو كان العين في يدها فلكذلك الجواب وان كان العين
 في يدها ولم يورخا او اخرجوا خاسوا يقبض للخارج وان اخرجوا
 وتاريخ احد هما اسبق فهو لاسبقهما وعند محمد للخارج لانه لا جرة
 للتاريخ وهنا وان اخرج احد هما لا الاخر فهو للخارج اجماعا وصلي
 عندنا يوسف للمورخ ولو اخرج الملك مورثهما معترس سبق التاريخ
 اتفاقا وان ادعى الشر واحد ولم يورخا او اخرجوا خاسوا فهو بينهما

مطلقا
 فهو بينهما نصفان لاستواءهما
 في الجرة

مطلقا
 لا جرة للتاريخ في الارث
 في قبض بينهما نصفين

مطلقا
 الاستواء في الجرة

البينة فلصاحبها طبع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند خضج
 اعتبار الطريق المتعارفة فان صاحب النصف لا يزارع الاخر في النصف
 فسلمه واستولت من ارضها في النصف الاخر فنصف بينهما وقالوا
 بينهما اثلاثا فاجترأ بطريق العوان المصاربة فصاحب الجميع يضرب
 بكل حصه سهمين وصاحب النصف سهم واحد فيقسم اثلاثا قال صاحب الهداية
 ولهذا المسئلة نظايرها واضداد لا يحتملها هذا المختصر وقد ذكرنا في الزاوية
 ولو كانت تحت الدار في ايدها ساسم لصاحب الجميع كلها نصفها على وجه القضا
 ونصفها لا على وجه القضا لانه خارج في النصف فينصف بينه والنصف
 الذي بهما في يده صاحبه لا يدر به صاحبه لا يدعيه لان مدعاه النصف هو
 يدره سالم ولو لم يصرف اليه دعواه كان ظالما م كد لا قضا بدون الدار
 فتمت كذا يدره من الهداية ولو ادعى الفاعل المدعي عليه ما كان له على شئ
 قط فاقام المدعي البينة على المال ثم قام المدعي عليه البينة على القضا او الابر
 قبلت وان ادعى الفاعل المدعي عليه ما كان له على شئ قط ولا اعرك
 فاقام المدعي البينة على المال ثم قام المدعي عليه القضا او الابر اذ ذكر في جامع
 الصغير انها لا تقبل وذكر القدوري عن اصحابنا رحمهم الله انها لا تقبل الواقام
 المدعيون بينة على العا وصاحب الدار على البدر كانت بينة الب
 على شئ قط ولا اعرك اولى رجل ادعى على رجل انه اخذ منه الفاقام المدعي
 الي اخره عليه البينة ان للمدعي اقرار هذا المال المقدس المسمى اخذ منه فلان اخذوا من المدعي
 ولو اقام المدعيون بينة الاول اقراره قال محمد لا يبطل هذا دعوى المدعي الاول ولا يبطل بينة
 على العا وصاحب البينة ان الوقت غير مذكور في الشهادتين فيجعل كل فلانا اخذ اولنا
 كانت بينة على البسار ثم ردنا على المدعي ثم اخذ بامنه المدعي عليه ولو ادعى اولنا ان هذا الرجل
 اخذ منه الفاقام البينة ثم ان المدعي عليه اقام البينة ان هذا المدعي
 اقرار فلانا وكيل المدعي عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك بطلا لا دعوى

مطل
 فلا قضا بغير الدار
 ثم اقام

مطل
 فقال المدعي عليه ما كان له
 على شئ قط ولا اعرك
 الى اخره
 ولو اقام المدعيون بينة
 على العا وصاحب البينة
 كانت بينة على البسار

مطل
 ابطال دعوى المدعي الاول وتكذيب البينة

المدعي

المدعي الاول تكذيب البينة رجل ادعى عينا في يده اقام البينة
 انه لم يمسك ان المدعي عليه اقام البينة ان الشهود قد ادعوا هذا العاين جاز
 شهادتهم وبطلت بينة المدعي ولو تنازع رجلان في شئ فاقام احدهما
 البينة انه كان في يده منذ شهر واقام الاخر البينة انه كان في يده منذ
 جمعة جعله القاضي في يده مدعي الجمعة عند في يده رجل اقام البينة انه عند
 منذ عشر من سنة واقام الاخر البينة انه عنده وكان في يده منذ سنة
 حتى اعتصبه الذي في يده فهو لمن في يده اذ تنازع رجل وامراة فاقام
 الرجل البينة ان الدار واره والمرأة امة واقامت المرأة البينة ان الدار
 لها وان الرجل عبد ما وليت الدار في يدها فالدرا بينهما نصفان وان كانت
 في يدها يترك في يده لتعارض البنتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما
 بالحرية ولا تقبل بينة احد على صاحبه بالدار مكان التعارض قبل يضي
 ان الدار اذا كانت في يدها يرض بينة فخرج لان بينة صاحب اليد
 الملك المطلق لا يعارض بينة بينة فخرج وعنه محمد عند في يده رجل اقام رجل
 البينة انه عنده ولو في ملكه ثم اقام الاخر البينة انه عنده وله في ملكه فان
 القاضي يقض به لثالث ان لم يجد المقض لهما البينة انه عندهما وليت لكلهما
 فان ادعى ذلك احدهما قضى بالنصف للمدعي اعاد البينة مدعى الملك
 بسبب من قاضي خان بيد بك رشادة برهن زيدا انها له وولدت في ملكه وحكم له
 بها ثم برهن عمر وانها له وولدت في ملكه يوم زيدا باعادة البينة اذ الاول
 قامت على غير خصم فلم يكن حجة على عمر فلو عاد بما فهو اولى لانه ذواليد
 وان لم يعد فلها المدعي فاذا قضى له ثم برهن زيدا على التناج حكم له
 بها او برهن على شئ لو برهن عليه في الابتداء كان احق به فكذا في التناج
 اقول فلي هذا الوجه برهن بكر على التناج بعد حكم التناج لمزيد يضي ان
 حكم بكر ايضا لان زيدا خارج بالهبة الى بكر وان كان زيدا يدا

مطل
 تنازع رجلان في شئ

مطل
 رجل وامراة في عي
 ودار

مطل
 فقضى القاضي بينهما اقام
 ثالث البينة انه عنده وله ملكه

البينة الى عمر وسجي نأبده لو ادعى المنفصل له بالتنازع بينه وكله وان لم
يعد حتى يفض للمدعي ثم اعاد قيس تقبل وينتقض الحكم وقيل لا من الفصل الثامن
من النصولين واذا قضى على الرجل بتنازع او ملك مطلقا ثم اقام هو البينة
على التنازع او على التلق من المدعي قبلت بینه رجل اقام البينة على ان قضى
بله كذا قضى له بهذه الجارية او بهذه الشاة واقام ذو اليد البينة على التنازع
نقض بینه المدعي ولا يقض بینه ذى اليد على التنازع خلافا لما لا احتمال ان التنازع
نقض للخارج بالتنازع ولو ان رجلين ادعى اداة في يد رجل اقام احدهما
البينة على التنازع والآخر على الملك فصاحب التنازع اولى بالخارج كان او صاحب
اداة كان او صاحب يد ولو ادعى اداة دابة يقض بينهما فان وقت كل واحد من البتين وقتا
وسن الدابة يوافق احد البتين ومعا فارجا او احد هما يقض للآخر فيقول
سن الدابة وان كان سن الدابة متكلما فان كانا خارجين يقض لهما وان
كان احدهما صاحب يد يقض له وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية
يقض لهما وفي رواية تبطل البتان من دعوى الملك بسبب من فاضح
وفي ايضا الاصلاح نقلا عن الزيلعي ان برهنا على تنازع دابة او ارضا
قضى لمن وافق وقت سنهما ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة في يدهما
او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت
الدعوى في التنازع من غير تارخ حيث يحكم بالذى اليد ان كانت في يد
احدهما او لهما ان كانت في ايدهما او في يد ثالث وان اشكل فلهما وان
خالف وقتهما بطلنا فيرك الدابة في يد من كانت في يده انتهى ثم ان
بينة ذى اليد في التنازع انما يرجح على بينة الخارج اذ الم يدعى الخارج
مع ذى اليد فعلا اما لو ادعى عليه فعلا بان ادعى ذو اليد تنازعا او ادعى
الخارج انه له نزع عنده وغصبه منه ذو اليد واجره او اعاده او دعه
الى من ذى اليد و برهنا فهو للخارج ويماثل التنازع ما هو في معناه لعزل

مطلب
انتقاض الحكم

مطلب
صاحب التنازع اولى
خارجا كان او صاحب يد
مطلب
سن الدابة يوافق
احد البتين

مطلب
التنازع
النواع دعوى

مطلب
تخلو ما اذا كانت
الدعوى في التنازع
من غير تارخ

مطلب
ترجيح البينة

مطلب
ويماثل التنازع ما هو في معناه لعزل

قالت

قالت هولي عزلة وغصبة منى وقالت صاحب اليد هولي عزلة ومن
حكم بینه خارجا لا من دعوى الفصل فالحاصل ان البينة ذى اليد
على التنازع ترجح على بينة الخارج على مطلق الملك او علم التنازع اذ الم يدعى
الخارج عليه فعلا كرهن وغصب وكه اما لو ادعى الخارج فعلا مع ذلك
فبينة اولى برهن ان يترك الدابة له اجماعا من ذى اليد بالذى اليد
يدعى ملك التنازع والاخر يدعى خوارعة واجارة والتنازع سبق من نحو
رهن واخارة من فصل الثامن من النصولين وكذا اذا ادعى الخارج
مع التنازع العتق او انه ابنه فهو اولى قال في التتبع اذ اقام الخارج
بينة على التنازع في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بينة ذى اليد كذا مطلق
اصحاب المتن قلت الا في مستثنى ذكره في خا انه الاكمل لو كان
الزنازع في عبد فقال للخارج انه ولد في ملكه اعترف وقال ذو اليد له
في ملكي فقط فكذا ما اذا قال الخراج دبرته او كانت فانه لا تقدم الثانية
لو قال الخراج له ولد في ملكي من امتي هن وهو ابنى قدم على ذى اليد
وفي الوجيز من باب دعوى التنازع وبينة العتق او التدبير والابلا
مع التنازع اولى ببينة التنازع وحده وكذا بينة العتق مع التنازع
اولى من بينة التدبير والاستياد مع التنازع وبينة التدبير اولى من
بينة الكتابة انتهى وان تنازعا في ثوب هو في يد احدهما اقام
البينة انه نزع نصفه واقام الذي في يده البينة انه نزع نصفه قال محمد ان
كان يعرف يصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نزع وان لم يعرف فلكل
الخارج ولوننا زعانا في صورة اقام ذو اليد البينة انه ملكه حدة من شاة
عكسها يقض بلى ذى اليد ولو اقام الخراج البينة على شاة في يد غيره انها
شاة وجذ هن الصوف منها واقام ذو اليد البينة ان الشاة التي غيرها
له وجذ الصوف منها يقض للخارج ولو اختلفا في حين فقال صاحب اليد

مطلب
ترجيح بينة ذى
يد على التنازع على بينة
الخارج

مطلب
دعوى اداة او صاحب يد
دعوى ذى اليد اولى
ببينة

مطلب
سنة التنازع

مطلب
ثوب هولي يد احدهما

مطلب
صوف

على صفة من لبن شاة في هذا واقام خارج البينة على مثل ذلك فانه يقض
 بالشاء للخارج ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه عبده ولد في ملكه
 من امته وعنده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقض بالعبد للذي يده
 ولو اقام ذواليد البينة عم امته في يده انها امته ولدت بهذا العبد ملكي
 واقام خارج عم ان هذا امته ولدت بهذا العبد في ملكي فانه يقض بالامه
 للذي في دكاوي قاضي خان ولم يتعرض للولد وفي الفصول من الفصل
 برهن خارج ان هذا امته ولدت بهذا العبد في ملكه وبرهن ذواليد
 عم مثله حكم بها للذي لانها ادعى في الامه ملكا مطلقا يقض بالامه
 ثم يستحق العن تبعا وفيه ادعى انه ملكه فقال ذواليد او دعيه فلان ولم
 يبرهن على الابداع حتى قضى للذي ثم جاء المودع وبرهن عم التناج يدي
 الملك المطلق برهن عم التناج ايضا حكم للذي المودع اذ المدعي ذواليد
 وقد برهن على التناج فهو له وبده في الحال ثابته بالحكم والمودع لم يبرهن
 على انه كان المودع لثبت يده السابق لقبض المودع ذواليد بوساطة
 مودعه فلما يقض له حتى لو برهن المودع اني اودعته يقض بالتناج
 للمودع فظهر ان الحكم الاول للذي بطلت الملك كان حكما على خصم
 ولم يكن نافذا وفيه برهن كل من خارج وذو اليد على تناج في ملكه
 حكم لذو اليد اذ كل منهما خصم عنه بايعة وكان بايعة مخرجا وادعيا
 ملكا بتناج فانه حكم لذو اليد كذا هذا برهن انه له ولد في ملكه برهن
 ذواليد انه له في ملكه بايعة حكم لذو اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه وبده
 يد التلقي منه فكانه حضر وبرهن عم التناج والذوي في يده حكم له كذا
 هذا انتهى اذا اختلف رجلان في ارض فيها زرع اقام كل واحد منهما
 البينة ان الارض والزرع له هو الذي زرعها فانه يقض بهما للذي
 ولو ان عبدا في يد رجل اقام بينة انه عبده ولد في ملكه ولم يبرهن

مطل
 ارصعة الشاة
 ارصعة العبد

مطل
 من يدعي الملكا لطلق
 ومن يدعي التناج

مطل
 حكم اذا لم يكن عليه
 خصم لم يكن نافذا

مطل
 انواع دعوات
 تناج

مطل
 اذا اختلف رجلان في ارض
 فيها زرع اقام كل واحد

امته واقام ذواليد البينة انه عبده ولد من امته هذا فانه يقض بالعبد
 في يده عبده في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذا
 وعنده هذا واقام رجل في البينة على مثل ذلك فانه يقض بالعبدين في يده
 نصفين ولو اختلف ذواليد وخارج في مصحف واقام كل واحد منهما البينة
 انه مصحف كتب في ملكه فانه يقض للذي ولو ادعى ذواجا في يد رجل انه له
 خرج في ملكه واقام ذواليد البينة على مثل ذلك فانه يقض بلذي اليد رجلا
 تنازعاني دار كل واحد منهما يدعي انها له وفي يده واقام البينة بجعل القاني
 الدار في ايدها دار في يد رجل اقام رجل البينة انه اشترى ايا من فلان بغير
 ذي اليد بالف درهم وهو يملكها ونقد الثمن واقام احو البينة ان فلانا
 اخو وصيها منه وقبضها واقام احو البينة على الصدقة من رجل اقام
 احو البينة انه ورثها من ابيه فان القاضي يقض بينهما ارباعا وان ادعى
 ذلك من رجل واحد يقض للثمن وتخرج بينة البيع رجس في يده واقام
 رجل البينة انها واقام رجل احو البينة انها له فلان بن فلان اشترى ايا
 من ذي اليد ومن رجل اخو بن من معلوم ونقد الثمن وقبض الدار الثمن بك
 غائب قال في قبض قول احو البينة يقض بالدار ارباعا لان الذي يدعي الشراء
 لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصما عنه فتركه فكان هو مدعي النصف
 والمدعي الاخر يدعي الكل لو كان يدعي الشركة اقام البينة ان الدار كانت
 لابيهم مات وتركها ميراثا له ولاخرا الغائب فان القاضي يقض للذي يدعي
 الكل نصف النصف لدار ويقض بالنصف للثمن يدفع الربع الى الابن الاخر
 ويدفع الربع في يد المدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع
 بغير بينة دار في يد رجل اقام اخوه البينة انها كانت دار ابيهم مات
 وتركها ميراثا له ولاخيه ذي اليد لا وارث له غيرها واقام رجل احو البينة
 انها داره والذي في يده الدار يحضر دعوايا ويقول الدار لي لم ارثها من ابي فان

مطل
 حكم العبد للذي ارجس
 نصفين

مطل
 مصحف

مطل
 صك - الدار

باله ارباع

القاضي يقض ثلثه اربع الدار الاجنبى بما يبيع الابن المدعى والذى لذي اليد
 او يجاد في يد رجل اقام احدها البينة ان هذه الدار كانت دار فلان
 مات منذ سنين وتركها ميراثا له واقام اخو البينة ان فلان مات منذ سنة
 واحدة وتركها ميراثا له والذي في يده يكبر دعواها ويدعى لنفسه قال محمد بن
 لصفان ولا يعتبر التارخ في الموت ولو اقام احدها البينة ان هذه الدار
 كانت لفلان منذ ثلث سنين ثم مات وتركها ميراثا له واقام اخو البينة ان
 الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنين مات وتركها ميراثا له وهذا
 الوجه للذي اقام البينة على ثلث سنين لانهم وقتوا الملك جراح على دار
 في يد رجل انما له واقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغاي كان
 ادعى هذه الدار واتحفها من يده ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه اتى
 الذي هو فيها لا تقبل بينة ذي اليد على هذا ولو ادعى شيئا لابي له واقام
 البينة ان هذا الشيء لابي مات وترك ميراثا فلان اباه مات يوم كذا
 من شهر كذا من سنة كذا واقامت امراة البينة ان اباه تزوجها
 يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم
 الذي وقت الابن اراد بذلك ان المرأة اقامت البينة على النكاح
 بعد ما اثبت الابن موته بيوم فان القاضي يقض لكل واحد منهما بقض
 للمرأة بالنكاح والصدق والميراث وللابن بالميراث وكذا لو اقامت
 امراة اخي بينة انه كان تزوجها بعد نكاحه الاول بيوم يقض نكاحها
 ايضا مع نكاح الاول يقض لهما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا اذا
 ادعى الابن ان فلانا قتل اباه واقام البينة وارضا القتل انه قتل
 يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا واقامت المرأة البينة انه تزوجها
 في يوم كذا بعد ذلك بيوم فانه لا يقض بينة المرأة هذا لان وقت
 القتل يدخل في القضاء ووقت الموت لا يدخل في القضاء وانما المدعى

مطلق
 بطلان ادعى دار في يد رجل

ولا يعتبر التارخ في الموت

مطلق
 دعوى امرأتان
 بالتزوج

مطلق
 وقت الفصل يدخل في القضاء

يطلب

يطلب من انه فصل دعوى الملك بسبب من دعاوى قاضي خان ادعى وقتفا
 وقال ذي اليد هو ملكي حرته فانه يقض بينة ذواليد اتفاقا كذا ادعى دعوى النفس
 من الغضوبين اذا برهن الخارج وذواليد على حسب صغر قدم ذي اليد الا
 في مسلمين الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امراته يذه ومهاجوا
 واقام ذواليد انه ابنه ولم ينسبه الى امه فهو الخارج الثانية لو كان ذواليد
 وخارج مسلما برهن الذي بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم خارج
 سواء برهن بمسلمين او كفار ولو برهن الكفار برهن بمسلمين قدم على
 المسلم مطلقا من الاشياء ولو ادعى على رجل انه قتل اباه عمه ابا سيف منذ
 عشر سنين سنة وانه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امراة معها ولها اقامت
 البينة ان والده هذا تزوجها منذ خمسة عشر سنة وان هذا ولده منها وادعى
 مع ابنه هذا قال ابو حنيفة استحس في هذا ان اجير بينة المرأة واشتد الجدل
 لدولا بطلان بينة الابن على القتل لو اقامت المرأة البينة على النكاح ولم تات
 بولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة ويقض القاتل ثلثة نفوس او نحو
 نتاج دابة فاقام كل واحد منهما البينة انه وابنه ولدته دابتي هذه والد له
 له فانه يقض بالنتاج بينهما رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان
 على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع وادعى الاخر انه كان من فرض واقام
 كل واحد منهما البينة على ما ادعى انه يقض لكل واحد منهما بمائة ليس لاصحها
 الا اثبات ركن صاحبها فبما يقض ان في يد رجل علوما في يد اخو وطريق العلوة
 ساحة الدار ادعى كل واحد منهما حصة الدار فان الدار مع الساحة يكون
 لصاحب السفلى والعلو وطريقه لصاحب العلو فان اقاما البينة يقض لكل واحد منهما
 باني يد الاخر ثم جعلا الخارج على ذي اليد فبما في يد ذي اليد ووجهه
 مدورهم في الزاوية فرغ احدهما سقط فادعى ان اسقف له واحدهما
 ادعى انه كان فان كان طريق السقف الى ملك احدهما او هو سؤل لم يأت كذا

في الحكم ويكون القول قول مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى الملك
 احدهم ولا كان مستغول لا يمتنع فهو له جميعا ولكل واحد منهما ان يحلف
 الاخر على يمينه عند عدم البينة وانه اقام البينة فهو له وان اقاموا جميعا
 يقضي له كل واحد منهم بما في يده غيره جنة في يد ثلثة نظر احدهم يدعي
 بطائنها واثالث في فطنها والثالث كلها واقام كل واحد منهم البينة على
 ادعي فانه يقضي جميعها المدعي الكل يقضي هو مدعي البطانة والمدعي الفطن
 نصف اما انه يقضي له كل في النظر اربعة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره
 فتعطي له ثم مدعي الكل مع البطانة يدعيان البطانة ولا يدعيها غيرهما والبطانة
 في ايديهما فيقضي لكل واحد منهما نصفها الذي في يده صا حبه نزجها البينة
 الخارج على يمينه ذي اليد واذا قضى المدعي البطانة بالنصف صا كان مدعي
 الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها بطانة بحجة يقضي نصف قيمتها
 في الفطن الا ان في الفطن يقضي المثل في البطانة يقضي القيمة رجلا في يد
 كل واحد منهما ثلثة اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يد حجة ثلثة
 ولدت من ثلثة التي في يده فان كانتا متكاثرتين ذكر في الحمل انه يقضي
 لكل واحد منهما بالثاة التي في يده وعمر ابني يوسف انه يقضي لكل واحد منهما
 بالثاة التي في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق رجل ادعي دار في يده
 فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي قال قبل الدعوى هذا الدار ليست لي او قال
 ما كانت هذه الدار لي بطلت بينة المدعي عبدي في يد رجل ادعاه رجلا اقام
 كل واحد منهما البينة انه له او دعه الذي في يده المدعي عليه حجة وعواها
 ويقول هو لي فلم يقض القاضي بشهود المدعي حتى صدق ذواليد صا
 فانه يدفع العبد الى المقر فان عدلت البنتان حتى صدق ذواليد
 احداهما فانه يدفع العبد الى المقر فان عدلت البنتان يقضي للمدعي
 من دعوى قاضي فان عبدا في يد رجل اقام العبد البينة انه ووقال ذواليد

انه عبدي فان او دعيته او اوجبه بينة ذي اليد الى خلاف ما اذا اقام
 العبد البينة على مولاه انه حوالا اقام هو البينة انه عبده فبينة العبد
 او الى لان المولى يصح خصما لاثبات بينة العبد في حرة اما هو فالمودع
 ليس خصم لكن يحال بين العبد وبين ذي اليد صا المسئل الوكيل نقل
 المدة او اقامت المدة البينة على الطلقات الثلث لا تقبل لكن يحال
 بينهما وبين الوكيل استحسانا كذا صا ولو قال العبد انه اعتقه فلان
 وذواليد لم يقم البينة على الابداع والابارة لا يحال بينه وبين العبد لانه اقر
 بالترق ثم ادعي العتق ولو قال نأح اصل كان القول قوله بحكم اصل ولو
 اقام ذواليد البينة على الابداع دون الملك للغايب حين اقام العبد البينة
 على حرة لا تقبل بخلاف ما لو اقام العبد البينة ان فلانا اعتقه بعني الذي وده
 انه يدفع عنه خصومة العبد لانه اقر بالترق عم نفسه غلام في يد رجل قال انا
 ووقال الذي في يده هو عبدي ان كان لا يقبل فالقول قول ذي اليد هو
 كالمتدع وان كان باخا او صغيرا يقبل فالقول قول الغلام ولو اقام البينة
 هذا الدعوى وهذا عم حرة بينة الغلام اولى هذا في الافضية ويجوز ان
 يكون القول قوله والبينة بينة كالمودع اذا قال دوت الودعة كان القول
 قوله ولو اقام البينة فالبينة بينة وكذا الرجل قال للنظر ارضعت ولدك بين
 بقرو قالت لا بل يميني فالقول قولها ولو اقام البينة فالبينة بينة كالمسئلة
 اخرى في الجامع الصغير اذا قالت رب السلام اجلك شهر او قد مضى وقال سلم
 اليه لم يحض انما اخذت منك السلام اية فالقول قول المطلوب عم الطالب
 البينة ولو اقام البينة فالبينة بينة المطلوب ايضا وفي الكا اذ ابعت
 الزوج اليها ثوبا فبينة هذا هداية وقال الزوج هو من الكسوة فقال
 القول قول الزوج والبينة بينهما فان اقام البينة فالبينة بينة ايضا
 في يد رجل قالت انا ام ولد لفلان او مدبرته او مكابته او اعتقه فقال

مطلب
 بينة العبد ادعي
 اذا اقامت المدة البينة
 لا تقبل

مطلب
 بينة الغلام ادعي
 قال رجل لظلم دار صفت
 ولدي بدين بعة قالت
 بدين بعة
 مسئلة النكاح

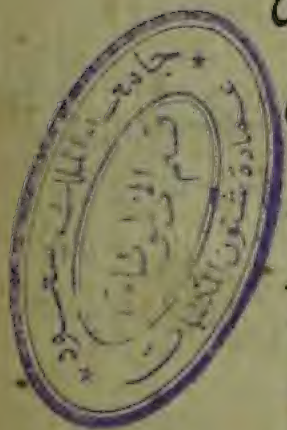
مطل
سنة الفتح اولى

لا تقبل مني المدعى عليه

51

16.

وہرہن الدافع انہ این
عہ حفظ



فقبل يندفع واختاره الصفدي وقيل لا يندفع به افني الاور جندى
 الدين المرحوم في قال صاحب الذخيرة هذا هو الصواب عندنا افني اقول
 لا شك ان ما ذكره مولانا خير ومطابق لما في جامع الفتاوى في هذا
 انه قلده مع علمه بالخلاف ظنا منه بانه الحق ام قلده غافلا عن ذلك والله
 اعلم ادعى عليه دينا فقال ليس ولم يكن له على شئ قط فلما برهن المدعي عليه
 برهن عن قضائه او ابراهه تقبل ولو قال لم يكن بينه وبينك معاملة في شئ
 لا تقبل وقال ابو يوسف تقبل لو وقت بان قال لم يكن بيننا معاملة الا ان
 شهودي سمعوا منه اني ابراهه جامع الفصولين نصراني مات فاقام مسلم ونصراني
 معاملة في شئ لا تقبل بينة نصرانية عم دين له على الميت يدا بين المسلم عنه ما وقال ابو يوسف
 ولو اقام كل واحد بينة نصرانية عم جدي في بد نصراني حي فهو للمسلم وعن ابي يوسف
 بينهما نصفان كافر مات وله ابنان مسلم وكافر فاقام المسلم بينة مسلمة
 كافر مات وله ابنا مسلم او كافر على ان مات مسلما واقام الكافر بينة عم موته كافر يقضي بالاثبات
 مسلم وكافر فاقام المسلم للمسلم ويصل عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم بسلامه من باب شهادة
 بينة مسلمة او كافر اهل الذمة من الوجه برهن انه له برهن خصمه ان شهوده ادعوه بطل
 ويصل عليه كالمولود بينة المدعي جامع الفصولين مجرم بالنسب فاقام اخو البينة انه ابنه من هذه المرأة
 واقام ذواليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى ام قطعه للخارج غلام خلم
 اقام بينة على رجل امراته انه ابنها واقام رجل اخو وامرأة البينة
 ان الغلام ابنها بينة الغلام اولى وثبت نسبة من الذين ادعاهما
 من باب دعوى نسب المجرم من الوجه لو برهننا على نسب ولو كان بينهما
 وادعى سبقت وقضى بها لم تقبل الا في كتاب القضاء من الاشياء
 برهن انه مات وترك هذا ميراثا لاني وتركت له وحكم له وبرهن خصمه
 ان امك التي تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات اولا
 قبل يندفع وقيل لا لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم جامع الفصولين دابة

كقوله لم يكن بيني وبينك معاملة في شئ لا تقبل

مطالع كافر مات وله ابنا مسلم وكافر على ان مات مسلما واقام الكافر بينة عم موته كافر يقضي بالاثبات مسلم وكافر فاقام المسلم للمسلم ويصل عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم بسلامه من باب شهادة بينة مسلمة او كافر اهل الذمة من الوجه برهن انه له برهن خصمه ان شهوده ادعوه بطل ويصل عليه كالمولود

مطالع نسب المجرم

يبد رجل فبرهن الخارج انها له ارجها من ذواليد او اعادها منه وبرهن
 ذواليد انها له بنحت عنده من دابة يقضى بها لذى البذل لانه يدعى ملك
 التاج والمافى يدعى نحو اجارة واعارة والتاج سبق من نحو اجارة
 واعارة ولو برهن الخارج على التاج دابة يحكم له بها ثم برهن ذواليد عدم
 تاج عنده يحكم له بخلاف الملك المطلق ذكر في بعض الفتاوى لو اقام خارج
 وصاحب اليد البينة بالتاج فقط القاضي لذى اليد لم يقضى حتى قال الخارج
 انك مبطل في دعوى التاج لانك اقررت انك بعثت بين الدابة ثم
 اشتريها من فلان بسمع هذا الدفع وبينه لانه اذا باع ثم اشتري فهذا
 ملكك حادث فبطل دعوى التاج ونحوه وذكر في بعض احوال الخارج
 التاج فقال ذواليد انك مبطل في هذه الدعوى لانك اقررت انك اشتريتها
 من فلان فهذا دفع لدعوى المدعي ولو ادعى ارضا فيها بناء واقام البينة
 فقط له ثم ان المقتضى عليه ادعى انه احدث البناء وقد كانوا اشهدوا بالارض
 لا غير بسمع دعواه ولو شهدوا بالارض والبناء ايضا لامن دعوى جامع الفتاوى
 ادعاه ارضا عن ابيه وبرهن فبرهن خصمه ان اباك اقرانه ملكي بسمع دفع
 فلو برهن المدعي انك اقررت انه ملك ابي بسمع ايضا وقد تعارض الدفع
 فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ادعى المدعي عليه اقرار الموت ولم يورث
 المدعي تقبل بينة المدعي جامع الفصولين رجل ادعى عم ورثة رجل انه الميت
 وهو ابن اثنين وعشرين سنة واقام عليه بينة فاقامت الورثة بينة
 ان سن المدعي ثمانية عشر فهذا دفع صحيح ادعى عم رجل انه ام صبي يقرب
 حماره ويخرجه عن كمره فبرهنه بالصبي حتى مات واقام عليه بينة واقام
 للدعا عليه بينة ان ذلك الحمار لا تقبل بينة لانها قامت عم النفي
 مقصودا من باب التها ترغ الشهادة من القنية مات عن زوجة واولاد
 من زوجة اخرى وادعى الاولاد انها كانت حاما قبل موته بستمه اشهر

مطلوع لو ادعى ارضا فيها بناء واقام البينة قضى له

مطلوع باب التها ترغ الشهادة من القنية

واقاموا البينة واقامت المرأة بينة انها كانت حلالا وقت الموت
 فشهدوا المرأة اولى له كيف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث
 وزعم صاحبه انه قديم واقاموا البينة بينة من يدعي انه محدث ادعى
 ثورا الكهنة من بقرته المملوكة له حكيم وسلم اليه واراد ذوالبيد الرجوع
 على بايعه بالتمس فاقام بايعه بينة على ان هذا الثور نبت عندي من بقرتي
 المملوكة بمحض منه ومن المستحق فبينة البايع اولى وبه اسكني وقال لان
 ذوالبيد تلقى الملك من جهة البايع فكان ذوالبيد اقامها فكان ادعى جارا
 انه ملكي غاب عن منذ ثمانية اشهر وقال ذوالبيد اشترته منذ سبعة عشر
 اشهر واقاموا بينة بينة المدعي اولى من باب البنتين المتضادتين القنية
 ادعى ان هذا العبد غاب عن منذ شهر وقال ذوالبيد منذ سنة يقض
 للمدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ قبضة
 العبد عن يده لا تارخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقة خالبا عن
 التارخ وصاحب اليد ذكر التارخ حاله الا انفراد لا يقهر عنده خفيصة
 فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى اناجر يقف
 بينة اناجر من الدرر والغراس ادعى انه شراه من ذي اليد ونقده ثمنه
 فبرهن ذوالبيد فعلا وهو وجوب تسليم المبيع هذا هو ادعى الشراء
 بلا قبض فلو ادعى شراء مع قبض وشهد بذلك والمسلمة
 بحالها هل ينفع ذكر ابو الهيثم عن القضاة الثلاثة الى حازم وابي
 سعيد البرقي وابي طاهر الدباس ان الخصومة ينفع لان دعوى
 الشراء مع قبضة دعوى مطلق الملك لا ترى ان اعلامه لم يكن
 شرط لصحة البينة حتى لو قال لغيره بعثت منك فنانا بكذا وسلمته قبل
 بينة ولو كان الثمن مجهولا وقال غيره هم من ثمننا لا ينفع
 اذ الفعل المذكور هو الشراء بغير اقليم يدعي مطلق الملك لا الحكم

مطلق
 دعوى كسيف

مطلق
 دعوى ثور وحمار

مطلق
 دعوى عبد

للمدعي

للمدعي بالبرزوا بد المنفصلة ولا يرجع البايع بعضهم عن بعض لو جعل بمنزلة
 دعوى مطلق الملك لكان الامر بخلافه وكذا لو برهن المدعي ان ذوالبيد بقرته
 منه او اوجه او وصية او تصدق به عليه وانه قبضه وبرهن ذوالبيد ان فلانا
 اودعني لا ينفع الخصومة وهو الصحيح والظاهر من المذهبين من الفصل
 من الفصول ان المتصرف في هذه الارض الفلان الغائب في رجل
 فزعمها وقال الارض ارضي ثم جاء المقر له يدعيها فالوزاع ذوالبيد ولو
 اقاموا البينة فالمقر له اولى ادعى جاره وارا ان اباه بنا منذ سنتين
 وادعيا ذوالبيد كذبه واقاموا البينة فبينة القدر لا يكفي في الدعوى
 حتى يقول مات ابي وانه كما مبراشالي لو قال لا ذك فاقاموا بينة بينة ذوالبيد
 اولى ادعى عليه ضيقة ارثا من جدته واقام بينة فقال ذوالبيد كان
 بجدته ابن غائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم يمس بجدته بكم بموته
 واقام بينة لا يسمع وهو موقوف في اثبات ملك الغير اختلف الكوفة
 في تاريخ موت الاقارب واقاموا البينة بينة من يدعي زيادة
 الارث الارث اولى ادعى انه علم الميت ووارثه لا وارث له غيره
 وادعى اخوان اخو لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له
 غيره واقاموا البينة عند الحاكم جميعا يقض نسب الكل وان كان الميت
 للابن لا لغيره ولدت عند المشتري فقال البايع وهو وكري ولدته لاقبل
 من ستة اشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواك باطله لانها ولدت
 لاكثر من ستة اشهر فالقول للمشتري اما اذا قال المشتري لم يكن العلوق
 عندك والبايع يقول كان عندي فالقول له فان اقام احدهما بينة
 يقض له وان اقاموا البينة فعند ابي يوسف بينة المشتري اولى لاثباتها
 باجرته من دعوى القنية صحيحة البيع وعند محمد بينة البايع اولى لاثباتها
 باجرته من دعوى القنية برهن ذوالبيد عم نحو الرهن فبرهن المدعي انه

مدعي

مطلق
 عدم ايد فاع

مطلق
 دعوى الارض

مطلق
 اختلاف الارث في تاريخ موت الاقارب

قال في غير جبر التضرع انه ملكي خصما لانه سبق منه ما يمنع من دعوى
 الرهن ادعى ملكا مطلقا وبرهن خبره من ذواليد انك شريته من
 ثم اقبله لا يندفع اذ كل منهما ادعى ملكا مطلقا فينبغي ان يخرج اولى
 وليس ينبغي ذى اليد وعامة في الخيرة برهنه على الشراء واحد وتاريخ
 فخرج اقدم برهن ذواليد ان المبيع كان رهنا في تاريخك عند فلان
 ولم يبرهن بشر انك فخرج رهنه لكونه بعد فك الرهن لا يصح هذا الدخ لا حق
 لذى اليد في ذلك الرهن اذ المرئ لم يدع فكيف يصح دعوى الرهن
 لو ادعى انى شريته من ابيك وبرهن ذواليد انه ملك ابيه الى موثقة
 الشراء اولى ادعى شيئا بمرئنا عذابه فقال ذواليد كان ملكا لفلان اخ
 وباعه منى لا يسمع لان الدار لو كان بيد بايعه وبرهن انه ملكي لا يندفع
 دعوى المدعى فلذا من تلقى الملك منه ادعى انه اقرضه الف درهم في يوم
 كذا في مكان كذا فبرهن خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان اخر غير
 ذلك المكان فانه لا يقبل ولا يكون دفعا من الفصل العاشر من النصوص
كتاب الشهادات شاهدان شهدا عم رجل يقول فعل بزمه بذلك اجارة
 او كتابة او بيع او قصاص او مال او طلاق او عتاق في موضع
 وصفاه او في يوم سميها فاقام المشهود عليه بينة او لم يكن
 ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم لم يقبل منه البينة عم ذلك وكذا كل
 عليه بينة قامت ان فلانا لم يقبل لم يقبل من البينة مشهدا ان زوج فلانة
 من باب الدخ في الدعوى من البينة مشهدا ان فلانا زوج فلانة
 قتل ومات وشهد اخوان انه قتل كان شهادة الموت والقتل في
 اذا اخرج المرأة عدل بموت زوجها الغائب واخرجها اثنا عشر
 ان كان الذي اخرجها بالموت اخرج بمعاينة الموت واخرجها انه شهد
 جنازة من صل لها ان تزوج اخوان كان اللذان اخرجوا بطيئة جاء

مطلوب
 الدعوى لا تندفع
 في الملك اعطى

مطلوب
 انواع الشهادات

مطلوب
 احكام بينة

مطلوب
 شهادات القتل
 والموت

تاريخ

تاريخ لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فشهدا دونهما اولى
 من شهادات قاضي فلان اذا عدل انك شاهد واحد وجوه اذ فلان
 اولى عندهما فخرجت اعدا المسئلة فان وجه واحد وعدله اثنان
 والتعديل اولى عدله جماعة وجوه اثنان فاطرح اولى من كتاب
 العدالة والتزكية من الوجهة واذا اقام المدعى البينة عم العدالة
 فاقام المدعى عليه البينة على جرح مجرد كانه اقام البينة على ان المدعى
 استأجرهم لبينة العدالة اولى من صدر الشريعة اذا اجتمعت بينة البيع
 وبينة الرهن فبينة البيع اولى قال المولى فرو في الدعوى من الدر
 والعز بينة البيع لو بوجه اولى من الرهن وان اقام احد المرعين
 شاهدين والاخر اربعة فبرهنهما سواء لان شهادتهما كل واحد
 علة تامنة والترجيح لا يقع بكثرة العسل بل بقوة فبرهنهما مع ما عرفت
 بين في الدعوى من الهداية ولو اجتمعت بينة النكاح وبينة الطلاق
 او بينة الملك وبينة العتق فبينة الطلاق والعتاق اولى من شهادتهما
 الوجهة اذا اجتمعت بينة الرق وبينة الحرية الاصل فبينة الحرية
 اولى مشتمل الاحكام لو اقام ذواليد بينة على داره من فلان
 بالف في ربيع واقام فلان البينة انه ارثها منها من جسمانية
 في جاذي فبينة البيع اولى عندهما وقال محمد بينة الرهن اولى من
 ورر البحار والمجمع شهدا انه اقرضه كل يوم كذا وضع شيئا في مكان
 كذا فبرهن المدعى عليه انه لم يكن في ذلك المكان الذي ذكره الا اولا
 وكان في مكان لا تقبل لانه قامت على النفي لان قولهما في مكان
 كذا نفى معنى ولو كان اليان بصورة اذ الفرض نفى ما قامت
 عليه البينة من الفصل الثاني عشر من النصوص اقام بينة عند القام
 ان له على هذا الف درهم لاشي له عليه غيرهما ثم اقام ايضا بينة

مطلوب
 تعديل كتاب

مطلوب
 اجتماع بينة البيع وبينة الرهن

مطلوب
 ادوية الشهادات

بيع

كتاب المأذون

انه له عليه مائة دينار ليس عليه غيرها قال ابو يوسف يترتب لها
لان وذكرها في ام ابن رستم عن محمد انه يترتب شي من اقرار العجز
كتاب المأذون لو اقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور من نصب
او وديعة او عارية استهلكها او مضافة فان كذبه رتب المال
وقال هذا كله في حال اذ نكح لم يصدق العبد في شيء منه ولا يملك
للمال وان صدقه لم يملك الفسخ خاصة وبناتها مساواة المعتقة عند
ابي يوسف يؤخذ به للمال صدقة في الاضافة ام كذبه وكذا في
المأذون والمعنوة يترتب الفسخ في التصديق وكلمة في التكرار ان
اقام العبد والصبي البينة انهما فعلا قبل المأذون واقام المقولة البينة
انهما فعلا بعد المأذون فبينة المقر اولي وجيز **كتاب** ولو حجج عليه بعد
صدقه فاحتمل هو مع المشتري فقال هو اشتريته مني حال
صح وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالتقول للمحجور لان البينة
اخذت في حال الى اقرب الالات وان اقام البينة فبينة
المشتري اولي من باب الدعاوى من القينة **كتاب** ولو اقام
فخرج بينة ان هذا المتاع سرق مني منذ شهر ونصف واقام
ذو اليد بينة انه ملك فلان ورثه من ابيه قبل هذا سنة
ثم اشتريته منه فهذا دفع عنه ابي يوسف من باب البنتين
المضادتين من القينة ادعى عليه حمارا انه ملكه سرق منه منذ
شهرين فاقام بينة واقام ذو اليد بينة ان هذا الحمار ملكه
وفي يده منذ سنة وحين يترجم انه سرق منه كان في يده لا يبيع
بها بينة المدعي من دعاوى القينة **كتاب** رجل في يده وديعة
لرجل فجاء رجل ادعى انه وكيل المودع في قبض الوديعة وكلمته
ذلك منذ سنة واقام البينة واقام الذي في يده الوديعة ان الموكل

كتاب الحج

كتاب الوكالة

اخرج من هذه الوكالة قبلت بينة وكذلك لو اقام البينة ان شهود
الوكيل عيب قبل نكح منه رجل في يده دارا دعا بالرجل بوكا رجل
فانكر المدعي عليه دعواه الملك والوكالة فاقام البينة على الوكالة فاقام
المدعي عليه البينة على اقرار الموكل ان شهود الوكيل شهود ذورا
واستأجرهم بطلت شهادة شهود المدعي وان شهد بذلك
على اقرار الشاهدين لا يبطل شهادتهما الا اذا شهدوا على اقرار الشاهد
انهما محجوران في القذف وانها غير مكان فيما شهدا على المدعي عليه فبينة
تبطل شهادتهما من دعاوى قاضي فان **كتاب** المفتة في زمانا من اصحابنا
اذا استنفت عن مسئلة وشيل عن واقعة وان كانت المسئلة
مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بطلت بينةهم فانه
يعمل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم براه وان كان محجرا
ميتقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يبعد عنهم وبناد
لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجة
لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضدهم
ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله وان كانت المسئلة مختلفة
فيها بين اصحابنا باخذوا لا يقول ابي حنيفة رحمه الله ثم يقول ابو يوسف
رحمه الله ثم يقول محمد رحمه الله ثم يقول ابي حنيفة ثم يقول ابو يوسف
من بعدهم وان كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فان
كان اختلافا فيهم اختلافا في زمان كالقضاء بظاهر العدالة باخذ
بقول صاحبه لتغير احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوها
يختار قولهما لا اجتماع المشايخ من عدم ذلك فيما سوى ذلك قال بعضهم
يتخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه رايه وقال محمد بن المبارك
بقول ابي حنيفة لا غير وفي شرح الطحاوي الفقيه اذا لم يكن مجتهدا

مطل
بطلان شهادة شهود المدعي

لا يأخذ الا يقول الى حنيفة ولا يجوز ان يأخذ بقولها الا في المراجعة
 والمعاملة وتكلموا في الجهد قال بعضهم من سئل عن عشر من نصيب
 في الثمانية ويخطى في الله البقية فهو جهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد
 من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والنسخ والمجاول والماء والعلم
 بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ذلك من ان كانت
 توافق اصحابنا بعلمها وان لم تجد لها رواية عن اصحابنا وانفق
 فيها المتأخرون على شيء يعمل بها واختلفوا في تحديد بقية ما هو
 عنده وطلد له الذي بقية تتم الصالحات وتنزل البركات فتدفع
 الفراع من حشرهم هذه الرسالة بالشرقة عمرنا الله بانفاس جامعها
 اعني به ذوالبهاء في الدنيا والدين مولانا ابو محمد الشيخ غانم بن
 اسد وابقاه وحفه باعطاء المنفعة وارضاه في يوم الاربعاء
 غرة شهر ربيع الاول سنة ست وعشرين واليف على يد
 اضعف البعباد ووجههم الى رحمة الله ابراهيم الحاج شيخه
 البغدادى غفر الله له ولوالديه ولمن قرأه
 في هذا الكتاب وطالعه قرا الكتاب الفاتحة
 تمت الكتاب بعون الله الوهاب

صورت فافه نامه

٣٨
 جهة المعزول اولاد قضاة ومدريين مثله الى منصب ويرليه ورمم غلظت اليه
 معزول اولاد قضاة ومدريين بشريه اقله منصب ويرليه وعزل ابد
 قيد اولاد نكرار مستقل بادشاه دوى زيبه حضرت عرشه عز وجل
 عفو والمناجى ملائكة شروع اتميه ومنصب ويرليه ومنوف
 اولاد ملائم يريه كجمل اسلم يريه تغير ايدى حيله ايدى لر تفارند اخراج
 اليه ويكى ملائم اولاد اوج يلد اقله ملائمة شروع اليه لير
 ومنصب نصرف ايدى استينبولد خارج اولاد قضاة ومدريين
 برسته ذه اقله ملائمة شروع اتميه لر ويريله اقله منصب
 ويرليه واستينبولد اولاد قضاة ومدريين التى ايدى اقله ملائمة
 شروع اتميه لر ويريله اقله منصب ويرليه وارج ايل مدرسي
 التايد اقله ترقى اولميه وكما مدرسيه استحقاقه كوره
 اولميه زياده اتميه وقضاة ومدريين علمى فضل اولاد نكره بر
 ترقى اولميه زياده اولميه ديون فانوس مصرح الى غياه قارنم خلف
 بر ايشه اتميه لر

سبله زید عمر و فلان بیره کلنر سک بن دید و کم اولسون دیسه
عمر و دن اولسون دیسه زید و بن دید و کم اولسون دیسه
زید اولسون دیسه بعد عمر و اول بیره و درسه عمر و کلنر
اولون طلافی بوش اولون بوش اولون بوش اولون بوش
زید کلنر بوش اولون بوش اولون بوش اولون بوش
اولون بوش اولون بوش اولون بوش اولون بوش

وجه ظاهر الروایة ان الصدر محل استرخاء الاعضاء وهو القلب
محل الايمان فيقوم بخداية بياثنا منه ناشفع له مكانه
اجانه بيا
وجامع الصغیر

الاضطجاع بالجزء الايمن اضطجاع المؤمن وباليسر
اضطجاع الملوک و متوجها الى السماء اضطجاع الانبياء
وعلى الوجه اضطجاع الكفار و يستحب ان يقول عند الاضطجاع
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء
وهو سميع العليم و يقول حين يستيقظ الحمد لله الذي
احيا في بعد ما ايماني واليه الشكر قال النزهة في رحله
يضع بالمخفر عشرة اشياء ولا يخرج من عنده الا يرضى والنفس
والجنب ثم يوجه الى القبلة على قفاه او على يمينه ويقرأ سورة
يسين وكثير عنده شيء من الطيب ويلبس لاله الا الله ويمد اعضاؤه
ويغض عيناه ويضع على بطنه سيفا ليلما يستفتح ويقرأ القرآن
الى ان يرفع وكثير اهل الجحيم و في رواية لو كفن غير البالغ في هذه السجدة
في ثوب واحد جاز والمراحمه كالبالغ في الكفن و في كتاب التجرى كفن الكفاية
ادلى اذا كثر الورثة و قل المال اعلم ان الميت ان كان صبي لا يعقل لا يعرضه
لانه لا يصلي ابن حنبل و في التجرى يوضع به الميت في جانبيه ولا يوضعا في عمده
لانه من عمل الكفار

حكاية لطيفة عجيبه
 قيل كان باثام يهودي فتح التوراة يوم السبت فوجد صفة النبي عليه السلام
 في أربعة مواضع فحياها فلما كانت السبت الثاني وجد في ثامن موضع فحياها
 أيضا فلما كانت السبت الثالث فتحها وقرأها ووجد صفة النبي عزم في اثنين
 عشر موضعاً فقال في نفسه كلما تحوت بين الصفة تتضاعف وتترايد فلما بد
 ان اسئل الاجار والرهبة عن صاحب هذه الصفة وشانه فخرج الى راس
 علماء اليهود فقال من هذا الذي تشئت صفة في التوراة فقال هذا رجل
 يخرج من نهامة وهو من نسل عبد الملك اسمه محمد فقال اليهودي والله لا تقبوا
 انره واكشف خبره فاني وجدت لصفته برانا كلما تحوت صفة عن موضع
 من التوراة وجدت ضعف التي تحوت مواضع منها ثم صار حتى اتى المدينة وثق
 اتيانه اليها بعد وفات النبي عزم بثلاثة ايام فلقى سلمان الفارسي رضي الله عنه
 فقال له يا هذا انت محمد فقال بل انا عبد محمد ثم اتى به سلمان رضي الله عنه الى
 السبي والعصاة فمجتعون فقال اليهودي السلام عليك يا محمد وهو يظن انه
 بيهم فقالوا يا هذا القديس احبنا وجرت اباونا تو في محمد عليه السلام
 من مدة ثلثة ايام فقالوا له من اين اقبلت لانك انك غريب فقال اليهودي
 واحسنه واصابع سفره فقال علي رضي الله عنه فقال يا هذا اني اذكرك العجيب
 تطلب من تحوت صفة من التوراة فقال اليهودي ومن اعلك انما هي الصفات
 وقد انقطع الوحي بعد وفاته فقال علي والله لقد اخبرني بامر من قبل فانه
 وعلمني بعد ومك قبل اتقاله فقال اليهودي والله لقد نظيت باصواب هو المنقوت
 حقاني الكتاب مدريين فانه شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله
 ثم اني اقول اني قد رايت صفاته ثم نعمة وجئت اليه بابه استغي الهدى فلم يفتح
 الا قد ربي وبنيه عزم ما كوكب براد واسلمت خقيقاً بمرقة ربه وخالفني
 اهل الكفر انهم عدي وايقنت ان الله قد شرف اسمه ومن قبل خلق
 اكلون سماءاً امداً

قال ثمان الحكيم لابنه سر بعد الطعام ولو خطوة بن بعد لحاج ولو قطرة
 ثم بعد الطعام ولو لحظة

قال النبي السلام لاجته لثلاث للفاسق الامير حاجر البندع وقال
 عليه السلام اذكر والفاجر والفاسق والامير حاجر والبندع كي يذر
 الناس صدق روي ان امير المؤمنين حين غلب العطنش
 في السفر فامر النبي عليه السلام ابن عباس بان يطلب من الجبال الماء
 فجا ابن عباس وطلبه ونطق الجبل بقدره انه تعاود قال يا ابن عباس
 فلما نزل قعوداً بالناس وحجارة خفت ان اكون وقوداً يا بكت
 فباقى قطرة ماء اعلم ان الحجري والجبال ان من عقاب الله تعاود الهان
 يا خاف كما قال الله تعاود انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيه فاشفا
 متصدعاً من خشية الله الاله

قال في الشجرة شجرة واعصانها طريقه واوراقها معرفة وانما حقيقه
 ومن لم يكن له شجرة فكيف يكون شجرة صدق جيبه

قال النبي عزم من صام يوم من شهر جيب فكانا صام جميع عمره صاباً وقابلاً
 قال النبي عزم عا والوالد علي ولده كعاد النبي عزم امته صدق

الدنيا حرام على اهل الاخرة والاخرة حرام على اهل الدنيا وطها حراما
 قال النبي عزم فضل جيب على الشهور كنفضل القرآن كبحر الكلام صدق

قال علي رضي الله عنه وجه الاموات
 قال الطبيب للحكيم كذا حال كذا
 قلت البها ان كان قوماً
 وان كان قوماً فالحق ان عليكما
 قال النبي عزم من سمع اسمي ان اذن
 وضع ابراهيم عليه عينية في الحال
 في صفوة القيمة وقابله اجته
 المتقين المشوقين المتقين
 الغفران بين المشوقين المتقين
 يجتنبون عن المحرمات والنور
 عن الشبهان
 قال النبي عزم لا يدخل النار الا الشقي قالوا
 من الشقي قال عزم من لم يعمل لله
 قال النبي عزم السلام على اهل
 الجنات تحت اقدام الامهات
 صدق رسول

منه طاعت الصلوة في كل الفضة حفظ المولى والشر
ومن ثم طاعت الصلوة في كل الفضة حفظ المولى والشر
او غير ذلك من الفضة حفظ المولى والشر
منع الصلوة في كل الفضة حفظ المولى والشر

ولا تقرض مع الاخوان حبة فان القرض مفروض المحبة من قراء ههنا الدعاء
وقت النوم لم يرد بها كاذبا اللهم اننا نسلك رويضا دقة غير كاذبة
حافطة غير ناسبة نافعة غير ضارة برحمتك يا رحيم الرحمن

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing signs of wear and staining.